الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤
الإثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر، بألا يعرب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة نفسها بعد الإدلاء بأي بيان.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في نفس الجلسة: بأن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة القاعة، بعد الإدلاء ببياناتهم، عن طريق الغرفة GA-200 الموجودة خلف المنصة، قبل أن يعودوا إلى مقاعدهم.

وأود أيضا أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، ستقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٨/٠٠. وأود أن أطلب من الوفود التفضل بالإبلاغ عن الأوقات التقديرية لكلماتها متحرية في ذلك أقصى قدر ممكن من الدقة وذلك لنتمكن من تخطيط جلساتنا بطريقة منظمة.

أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في المناقشة العامة، وزير خارجية البرازيل، صديقي العزيز سعادة السيد لويز فيليبه بالميرا لامبريا.

السيد لامبريا (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني عظيم السرور أن أستخدم لغتنا المشتركة، سيدي، لأهنئكم على انتخابكم. ويشرفنا أن نرى سياسيا برتغاليا محنكا، وصديقا للبرازيل، وممثلا لكمنولث البلدان الناطقة بالبرتغالية يترأس هذه الدورة للجمعية العامة، وهي دورة لا بد وأن تصبح معلما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

95-86068
9586068

بارزا في تاريخ الأمم المتحدة. وحكومتي على ثقة بأن مداولاتنا تحت إدارتكم الماهرة ستفضي إلى التفاهم والالتزام القادرين على تأكيد مصداقية منظمتنا وتفوقها في الشؤون العالمية.

واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا الصادق لصديق آخر للبرازيل، الوزير أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، على عمله الممتاز أثناء رئاسته للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، وكذلك الأمانة العامة على تفانيهما المستمر خدمة للأمم المتحدة وعلى عملهما الدؤوب في الاضطلاع بواجباتهما إزاء المجتمع الدولي.

والبرازيل إذ تفتتح هذه المناقشة اليوم، لتود أن تجدد التزامها الثابت بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المبادئ والمقاصد تضع ولاية للسلم والتنمية، وهي لا تزال صالحة مثلما كانت قبل ٥٠ عاما. وهي تتسق بالكامل مع تطلعات المجتمع البرازيلي. ودستورنا يجسدها باعتبارها القيم العليا لحياتنا السياسية والاجتماعية في ظل الديمقراطية.

ويشرفني أن أخاطب الجمعية بصفتي ممثلا لبلد وسع التزاماته بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتنمية المستدامة مع الاستقرار الاقتصادي، وبالسلم ونزع السلاح - وبلد يعيش في كنف السلام، ويسعى دوما إلى مد وجوده في العالم بتعزيز المشاركات التقليدية ورعاية المشاركات الجديدة. ونتوقع من شركائنا أسلوب تعاون يتناسب مع مشاركة البرازيل المتزايدة في الأسواق العالمية ومع مساهمتها في السلم والأمن الدوليين.

والديمقراطية في البرازيل لا تزال تظهر حيوية استثنائية تحت قيادة الرئيس فرناندو هنريكه كاردوسو. إن إطارنا المؤسسي يجري تعزيزه، وإن التقدم في الميدان الاجتماعي يولد إحساسا متجددا بالمواطنة بين البرازيليين.

وبينما ينفذ الرئيس كاردوسو الآليات الموجودة تنفيذا صارما، فهو يقترح تشريعا من شأنه أن يكفل الاحترام التام لحقوق الإنسان. ففي البرازيل وخارجها، تستند سياسات البرازيل بشأن حقوق الإنسان إلى الشفافية والتعاون التام مع المجتمع المدني. وإلى جانب العمل الحكومي القوي لمعالجة المشاكل الاجتماعية للبلد، ستسهم التدابير الرامية إلى تشجيع وحماية حقوق الإنسان إسهاما كبيرا في التعويض عن التوزيع غير المنصف للثروة الذي ما زال لسوء الحظ سائدا في البرازيل.

والإصلاحات الهيكلية والخصخصة، اللازمة منذ أمد طويل، يجري الاضطلاع بها لتمهيد السبيل إلى توطيد الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام.

لقد حققت البرازيل درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي، وبذلك يتسارع اندماجها بالاقتصاد الدولي ويهيئ ظروفا أكثر مؤاتاة للمشاركة المتزايدة في التجارة الدولية، وعمليات نقل التكنولوجيا وتدفقات رأس المال المنتج. ولقد خفض التضخم إلى أدنى المستويات في ربع قرن، فسمح ذلك للبلد بمتابعة سياساته التي تعود بالنفع على الفقراء والمحرومين.

وننخرط أيضا في عملية واسعة ودينامية من الاندماج الاقتصادي المفتوح مع جيراننا، الذي يضيف ثروة اقتصادية للوئام السياسي الذي نتمتع به في منطقتنا. وقد أصبح "مركوسور" - وهو اتحاد جمركي يجمع بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي - واقعا سياسيا واقتصاديا بالغ النجاح، وشريكا مستعدا للعمل والتعاون مع جميع البلدان والمناطق.

وخطت البرازيل خطوات كبيرة نحو زيادة تعزيز التزاماتها بنزع السلاح وبعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولقد أعلن الرئيس كاردوسو على الملأ أن البرازيل عدلت عن تطوير وحيازة وتصدير القذائف العسكرية البعيدة المدى. ويوشك الكونغرس أن يصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويجري إكمال تشريع شامل بشأن مراقبة تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدامات المزدوجة. وبعد أن قررت

الحكومة البرازيلية من جانب واحد أن تمتثل للمبادئ التوجيهية لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، فإنها تناقش حاليا مشاركتها في النظام.

ولقد اتضح التزام البرازيل بالسلم والتفاهم بدورها مؤخرا، إلى جانب البلدان الضامنة الثلاثة الأخـــرى لبروتوكول ريو دي جانيـــرو، في التقريب ما بين الأمتين الصديقتين في منطقتنا - إكوادور وبيرو.

وتشارك قوات برازيلية بنشاط في مختلف جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في أنغولا، البلد الذي تتشاطر البرازيل معه تراثا مشتركا، والذي أوشك أخيرا على لأم الجراح التي أصابته من جراء أعوام من التناحر الداخلي. ونشعر بالفخر أيضا بالدور الذي اضطلعت به حكومتنا وقواتنا في الانتقال السلمي إلى الحكومة المنتخبة في موزامبيق.

وبعد سنوات عديدة جدا من الصعوبات، استرد البرازيليون كرامتهم. فلقد دخل البلد دورة من النمو الطويل الأجل والفرص الطويلة الأجل الأعظم، وهي فترة من التفاؤل والثقة. وبهذه الروح تستعد الدبلوماسية البرازيلية للاقتراب من العالم وللعمل في إطار الأمم المتحدة.

وإذ أفكر في الأحداث التي جرت عبر العام الماضي، تدفعني رغبة في أن أقول "لقد كان أفضل الأوقات؛ وكان أسوأ الأوقات".

لقد كان وقت للأمل المشروع، ولكنه أيضا وقت للخوف والرعب؛ وقت للإنجازات؛ ولكنه أيضا وقت للإحباط؛ وقت للثقة في مستقبل أفضل للإنسانية، ولكنه كذلك وقت للتأسف لأن السلم والحرية والعدالة والرفاه لم تتحقق في أماكن عديدة من العالم؛ ووقت تعايشت فيه المخاطر والفرص جنبا إلى جنب.

والأنماط الحالية في الشؤون الدولية تتلاقى عند المفهومين التوأمين اللذين ألهما ثورة التسعينات: الديمقراطية والحرية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية. وهذه هي الفحوى الرئيسية التي ستصوغ القرن المقبل وتكفل الحرية والرخاء للجميع.

ومفهوم القوة ذاته قد تغير. فسيادة البلد وقدرته على الوفاء باحتياجات شعبه تتوقفان بشكل متزايد على المؤشرات الاجتماعية الحسنة والاستقرار السياسي والتنافس الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي، وليس على القوة العسكرية. وأصبح مفهوما الآن على نطاق واسع أن الوفاء بالكرامة الوطنية يكمن في الديمقراطية والتنمية والثروة التجارية والاقتصادية بدلا من السعي إلى بسط الهيمنة والمكاسب الإقليمية.

وفي متناولنا حقبة جديدة من الحرية. فالبلدان تتلمس سلميا مكانتها في مناطقها من العالم، وتساعد في خلق ثروة عن طريق التجارة والتعاون. وقد أصبحت الاقتصادات البازغة قوة هامة حول العالم، تستفيد من العولمة وحرية اقتصادية أكبر ونمو متزايد للتجارة الدولية. وأدى الاندماج الاقتصادي إلى روابط إقليمية أقوى.

ويمكن مشاهدة إعادة التعمير والمشاركة المعززة في الشؤون الدولية في أجزاء عديدة من العالم، كما أن أجزاء أخرى تواصل الازدهار والنمو في سلام. وقد بزغت تشاركات جديدة أو متجددة في القارات الخمس.

والشرق الأوسط بدأ أخيرا يسير على طريق الحوار والتفاهم، عن طريق عملية سلام نؤيدها ونشجعها بقوة. وأنغولا وموزامبيق أملان جديدان في الجنوب الافريقي، يعززان السلم والمصالحة الإقليمية مثلما فعل أبناء جنوب افريقيا.

وأمريكا اللاتينية، وبصورة خاصة بلدان المخروط الجنوبي، تواصل إظهار الحيوية على المستوى السياسي، بديمقراطية فعالة بمعنى الكلمة، وعلى المستوى الاقتصادي، بحرية وانفتاح يفضيان إلى استئناف النمو وتوسع التجارة.

لقد حافظت الأمم المتحدة على دورها في صون الرسلم والأمن الدوليين. والنظر جار الآن في جدول أعمال أوسع للفترة المتبقية من هذا القرن. فثمة مبادرات إيجابية تتخذ لكفالة قدرة المنظمة

على النهوض بالسلم والتنمية على نحو أكثر فعالية. وقد أصبح إصلاح المنظومة أمرا واجبا أيضا، من أجل أن تصبح أكثر استجابة للتحديات القادمة.

وقد أصبح العمل على تعزيز الحريات المدنية، والسعي من أجل إحقاق الحقوق المتساوية للرجال والنساء، والأقليات والأغلبيات، والضعفاء والأقوياء، من الأمور التي تتشكل بها المناقشة، والتي توجه مسار العمل، وتعزز الشعور بالانتماء في شتى أنحاء العالم.

وهذه الأوقات هي أوقات تغير إيجابي بالفعل إلا أنه حتى مع احتفاء المرء بهذه الاتجاهات الإيجابية، فإنه لا يملك إلا أن يلمس متألما التهديدات المتنوعة التي يشكلها استمرار الفقر والعنف في العديد من مناطق العالم. فالصور القادمة من يوغوسلافيا السابقة دليل حي على إخفاقات الماضي وتحديات الحاضر والتصورات الخاطئة. إنها تذكرنا بجسامة العمل اللازم للوفاء بالوعود التي حددها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الفقر المدقع والبطالة يبرزان بوصفهما يشكلان على الأرجح أشد القضايا الدولية أثرا، فهما يمسان كل البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث يعملان على تآكل النسيج الاجتماعي فيشجعان التطرف من جانب الأفراد ويولدان الحلول القصيرة النظر من جانب الحكومات.

فالإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وكراهية الأجنبي والعنصرية، والتطهير العرقي والتعصب الديني وعدم التسامح والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية أدواء مازالت تصيب الملايين من البشر. والسياسات الاقتصادية الخاطئة، والمضاربة المالية وتقلب تدفقات رأس المال أمور تهدد الأسواق على نطاق عالمي. فالاقتصادات البازغة التي تجاهد من أجل توطيد الاستقرار واستئناف النمو فيما هي تواجه متغيرات مثل معدلات الفائدة وأسعار السلع الأساسية، أصبحت تتعرض للأذى بصورة متزايدة.

ونزع السلاح ما زال هدفا مراوغا، والوعود التي حملتها نهاية الحرب الباردة يبدو أنها تذهب أدراج الرياح في حشد من الأعذار المبهمة. وغنائم السلم المزعومة لم تتجسد بعد إن العالم من الناحية النظرية أضحى أقل تهديدا وخطرا. فالقدرة على المنافسة، والإمكانيات التكنولوجية والمتانة الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية أصبحت هي المعايير التي تقاس بها القوة الوطنية. إلا أن الخطوات الأكثر إيجابية التي قطعت في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار أصبحت تبطل مفعولها الممارسات الاقتصادية التي عفا عليها الزمن والمحاولات العسكرية غير المسؤولة.

وبعض البلدان تواصل سعيها من أجل حيازة القوة العسكرية والقوة الاستراتيجية. ففي نفس الوقت الذي يجري فيه ترسيخ الالتزام بعدم الانتشار ودعم نزع السلاح النووي في أمريكا اللاتينية، وافريقيا وبعض أجزاء آسيا، نرى تجارب نووية تذكرنا على نحو مؤلم بالتهديدات والأهوال التي شغلت بالنا الجماعي خلال سنوات الحرب الباردة. فبالإضافة الى أنها تمثل خطرا على البيئة فإنها تشجع على استئناف سباق التسلح العقيم في أجزاء مختلفة من العالم.

إن إجراء التجارب النووية يقوض الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح ويعرض للخطر التوصل الى تحقيق وقف شامل للتجارب النووية. وبدلا من مساعدة المجتمع الدولي على تعزيز آليات الأمن الجماعي، فإن بعض البلدان لا تزال مستمرة في إجراء التجارب وتحسين ترساناتها النووية. ونحن نشجب ذلك.

فإين إذن تقف الأمم المتحدة في المشهد العالمي الراهن؟ وكيف يمكن لها أن تواجه القوى المتصارعة والمتضاربة التي تنشط في عالم اليوم؟ وأين تبدأ مسؤوليتها وأين تنتهي؟ وما الذي بوسعنا أن نعمله من أجل تحقيق رؤيا الآباء المؤسسين؟ هذه بعض الأسئلة التي تحضر الى الذهن ونحن نعد للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمتنا.

من الصحيح بالتأكيد أن المنظمة ربما بدت في بعض الأحيان وقد غلبتها التحديات التي تحيط بها من كل جانب. إلا أنه من الصحيح أيضا أن أوجه النقص في السنوات الـ ٥٠ الماضية كان يمكن أن

تكون أشد وأعمق، لو لم توجد الأمم المتحدة بوصفها ضميرا عالميا، وأداة للسلم والتفاهم، وأداة لا تضارعها أداة أخرى، بما لها من سلطة أخلاقية تعلمت شعوب العالم أن تقر بها وتؤازرها.

في ١٩٤١، عندما كانت الأمم المتحدة لا تزال حلما بعيدا تحجبه غيوم الحرب، حدد فرانكلين روزفلت الحريات الأربع التي يجب أن يبنى عليها مجتمع الأمم الصحيح. هذه الحريات - وأجد من المفيد هنا ترديد كلمات روزفلت الملهمة - هي حرية الكلام والتعبير؛ وحرية كل إنسان في أن يعبد الله بطريقته الخاصة؛ والحرية من العوز التي عندما

"تترجم على صعيد العالم، إنما تعني تفاهمات اقتصادية تضمن لكل أمة حياة من السلم المزدهر لأهلها"؛

والحرية من الخوف التي عندما

"تترجم على صعيد العالم إنما تعني إجراء تخفيض في الأسلحة في شتى أنحاء العالم بصورة وافية وعلى نحو لا يعود فيه بمقدور أية أمة أن تقوم بفعل من أفعال العدوان المادي ضد أي جار لها".

إن توفير هذه الحريات الأربع للبشرية كان يمثل التحدي الذي أدى في نهاية المطاف الى إنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه الحريات الأربع مازالت بعيدة المنال الى حد كبير. ولا تزال تمثل إلهاما وهدفا يرتجى.

وفي السنوات الخمسين الماضية، استخدمت دول العالم هذه المنصة للتعبير عن آمالها وشواغلها وللإعراب عن مشاعرها عن الشراكة الدولية الحقة القائمة على السلم والرخاء. ومثلت الأمم المتحدة دون ريب، دعوة من أجل توافق الآراء، وقوة أدبية وأخلاقية، وكانت عاملا مشجعا للإرادة السياسية والعمل السياسي، وبديلا عن المواجهة والنزاع.

لقد حان الوقت لكي نقوم بإجراء تقييم لإنجازات الأمم المتحدة وأوجه النقص فيها وذلك لتحديد مسار نصف القرن القادم. لقد حان الوقت لنا لكي نوجد الأحوال التي تقوم عليها الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ربما كانت فكرة قيام هيئة دولية كالأمم المتحدة تبدو طوباوية، ولا سيما في ضوء فشل عصبة الأمم والمآسي والجرائم التي ترتبت على اتباع سياسات القوة، وهي السياسات التي زجت بالعالم الى حومة الحرب وأهوالها.

وتجنبا للطوباوية صممت الأمم المتحدة بحيث توفر أدوات فعلية لتحقيق التفاعل الدبلوماسي القادر على أن يحل القيم الأخلاقية محل سياسات القوة وعلى أن يشجع منع الصراع وحل المنازعات عن طريق المفاوضات والحوار.

وإذ تعهدت الالتزام بالسلم والأمن من ناحية وبالتنمية من ناحية أخرى، فإن الأمم المتحدة ساعدت على كتابة فصول هامة في التاريخ المعاصر، مثل بناء نموذج جديد للعلاقة بين البلدان المتقدمة والنامية، والسعي من أجل التنمية ونزع السلاح وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وإنهاء الاستعمار، ومكافحة الفصل العنصري وشجب الطغيان والظلم.

وفي هذه العملية، اضطلعت بدور هام منظمات هامة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمحافل الهامة مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمرات الأخرى العديدة التابعة للأمم المتحدة والكرسة للمسائل العالمية. وفي هذه المحافل عززنا الالتزامات في مجالات التعاون من أجل التنمية، وقانون البحار، وحقوق الطفل، والبيئة والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، وحقوق المرأة.

وبالتأكيد حققنا جزءا من أحلامنا. فلماذا إذن لا نضع نصب أعيننا تحقيق المزيد من الإنجازات؟ فنحن ننظر الى الماضي القريب ونجد الأمم المتحدة في القلب من معظم الأحداث الدولية الهامة. وحتى عندما كانت قدرتها على العمل مقيدة بحكم الظروف القائمة، فإن الأمم المتحدة أظهرت على الدوام قوة أخلاقية. ونحن ننظر الى الحاضر فنرى

أمما متحدة يحدد إمكانياتها هيكلها القائم، وتناضل جاهدة للاستفادة من تجربتها ذاتها من أجل أن تتكيف مع الوقائع العالمية المتغيرة لكي تظل القوة الأولى على الصعيد الدولي.

وعلى هذا، تتطلع البرازيل بثقة الى المستقبل. إن السلم والتنمية في السنوات القادمة سيعتمدان الى حد كبير على قدرتنا على تجديد وإصلاح الأمم المتحدة. ففي حال المؤسسات، كما في حال البشر، تكون عملية إعادة التقييم والإصلاح علامة على الحيوية والنضج والمسؤولية. وكما أبرزت البرازيل من قبل، فقد ظهرت هوة معيارية بين بعض أحكام الميثاق ووقائع عالم اليوم.

والحقيقة هي أن معظم هياكل الأمم المتحدة مازالت هي الهياكل التي أنشئت قبل ٥٠ سنة. وآنئذ، كان العالم على أبواب طور جديد من أطوار ممارسة سياسات القوة والمواجهة وهذا وضع لم يعد قائما اليوم. والعضوية في الأمم المتحدة كانت أقل من ثلث ما هي عليه اليوم. ومفهوم التنمية لم يكن مدرجا في صلب جدول الأعمال الدولي. وكان بعض اللاعبين ذوي الشأن اليوم في بلدان العالم المتقدم والعالم النامي لم يصلوا آنذاك بعد الى نفوذهم الحالي.

إن الوقائع الجديدة تتطلب حلولا مبتكرة. والآمال الكبرى تتطلب التزامات أقوى. وليس هناك ما هو ألزم لجعل الأمم المتحدة تتماشى ووقائع عالم ما بعد الحرب الباردة من إصلاح مجلس الأمن. فبوصفه حافزا على إصلاحات أخرى تشتد الحاجة اليها داخل منظومة الأمم المتحدة، فإن إصلاح مجلس الأمن قد أصبح أمرا حتميا، وينبغي ألا يؤجل بعد اليوم.

ومن أجل أن يضطلع بولايته في مجال السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، فإن مجلس الأمن يجب أن يتمتع بشرعية غير قابلة للتشكيك فيها. وكما هو معروف جيدا، فإن الشرعية إنما تستند في نهاية المطاف الى توفر الصفة التمثيلية.

إن الإصلاح لا يمكن أن يترتب عليه توسيع بالجملة أو توسيع عشوائي لمجلس الأمن، ناهيك عن التوسيع غير الكافي القائم على استرضاء عدد محدود من الدول الأعضاء. فسيكون من الضروري، في المقام الأول، كفالة تمثيل أكثر إنصافا للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تملك القدرة على التصرف، وتواجدا فعالا على الصعيد العالمي.

إن ظهور قوى اقتصادية جديدة وعدد من البلدان النامية التي تتمتع بحضور عالمي غير الى حد بعيد ديناميات السياسات العالمية. فهذه الأطراف الفاعلة تصدرت الساحة الدولية الآن، وينبغي أن تكون جزءا من مجموعة الأعضاء الدائمين الأساسية، بحيث يصبح تكوين المجلس أكثر توازنا وأحسن تعبيرا عن تنوع الآراء في العالم.

كما أن الزيادة النوعية في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، من شأنها الاستجابة للحاجة الى جعل المجلس أكثر موثوقية وكفاءة في الوفاء بمسؤولياته المتزايدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

والإصلاح ليس مسألة تتعلق بالمكانة الفردية لأي بلد من البلدان، بل هو مسألة تتعلق بمكانة مجلس الأمن ذاته. والبرازيل، فيما يخصها، على استعداد لأن تتولى مسؤولياتها في هذا المسعى.

ونفس القدر من الاهتمام الذي يولى لتحسين أداء الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن يجب أن يولى لجهود تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. فالفقر والبطالة، سواء في الدول الصناعية أو الدول النامية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي تتأثر بها البلدان فرادى، وكذلك استمرار أو زيادة الحمائية بمختلف أشكالها، كلها عوامل تؤثر سلبا على النمو المستدام في كل أنحاء العالم. وهذه هي القضايا التي يجب إعطاؤها أولوية عليا.

ولا يمكن استخدام البطالة كذريعة تؤدي في آخر المطاف الى حمائية موجهة أساسا ضد البلدان النامية. ولا طائل وراء محاولة تخفيف حدة البطالة

باتهام الآخرين، وخلق أشكال جديدة من الحمائية المقنعة، وإرهاق العلاقات الدولية بقيود جديدة. وعلينا أن نعزز دور منظمة التجارة العالمية بوصفها الدعامة الأساسية لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي. وعلينا أن نوسع من تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وأن نعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ونوفر تعاونا أفضل وأكثر فعالية في مجالات الصحة والإصحاح والتعليم وإقامة العدل وغير ذلك من المجالات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على المجتمع. وعلينا أن نوسع دوائر صنع القرار لكي تشمل البلدان التي يمكن أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق هذه الأهداف.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على كفالة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها على أعلى مستوى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به للوفاء بالوعود التي قطعتها الدول على أنفسها في ريو دي جانيرو فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. ونفس النوع من المتابعة ينبغي أن يطبق على الالتزامات التي تم التوصل اليها في المؤتمرات الدولية اللاحقة بشأن القضايا العالمية.

هذه هي الأهداف الرئيسية التي ينبغي أن يؤدي اليها إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة التي تعالج، بشكل مباشر أو غير مباشر، قضية التنمية المستدامة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن رؤية إصلاح الأمم المتحدة من منظور واسع ستؤدي الى تحسين المنظمة وجعلها أكثر كفاءة وإعادة تنشيطها. ذلك أنه، كما قال ذات مرة في هذا المحفل بالذات أحد الساسة البرازيليين المرموقين، أوزوالدو أرانها، الذي ترأس الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، في ١٩٤٧:

> "بمقدورنا، قبل كل شيئ، أن نجعل الأمم المتحدة المحصلة الكلية للعدالة والأمن والسلام، أو نسمح لها، من خلال افتقارنا الى الحكمة، بأن تتحول الى سيف آخر تسيطر عليه القوة والغريزة سيطرة عمياء". (المحاضر الحرفية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة العامة الـ ٦٨، ص ٣ و ص ٤)

وستظل الأمم المتحدة أعظم رمز للقرن العشرين مادامت قادرة على الاحتفاظ بحيويتها وتعزيز السلام والتنمية تعزيزا فعالا. والبرازيل تلتزم بالسلام والديمقراطية، وتؤمن بأنه عندما تصبح جميع شعوب العالم حرة في التعبير عن أفكارها وفي بناء مصائرها، ستتعزز الديمقراطية وستستمر في خدمة أغراض التنمية والعدالة الاجتماعية. والبرازيل أيضا تلتزم بالتنمية وتعرف أنها تعتمد على بيئة دولية قائمة على السلام والتعاون والحرية الاقتصادية.

وإذ يستعد رؤساء دولنا وحكوماتنا للتجمع في نيويورك، في تشرين الأول/اكتوبر، للاحتفال بمنجزات منظمتنا، فلنسارع بتهيئة الظروف اللازمة لكي يبنوا للمستقبل بنفس العزم والجسارة اللذين ألهما المجتمع الدولي قبل ٥٠ عاما. ولنتأكد، من خلال التزامنا المثابر وعملنا الجيد التوقيت، من أن تبرز الأمم المتحدة أكثر قوة بعد الدورة الخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في تونس، سعادة السيد الحبيب بن يحيى.

السيد بن يحيى (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن أحر وأخلص التهاني، لانتخابكم رئيسا للدورة الخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. وأود أن أشيد، من خلالكم، بما يجمع بين تونس والبرتغال من عوامل التاريخ والحضارة، وتشابه نظرتهما لمستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما لا يفوتني أن أتوجه بتهاني الحارة الى سلفكم رئيس الدورة السابقة، صديقي سعادة وزير خارجية كوت ديفوار، السيد أمارا إيسي، لمساهمته القيمة في إعطاء دفع جديد لعمل المنظمة من خلال مجموعات العمل المختلفة التي ترأسها. وأود أيضا أن أشيد بصفة خاصة بجهود الأمين العام معالي السيد بطرس بطرس غالي لما يبديه من حكمة وعزم في أداء مهامه النبيلة السامية.

إن هذه الدورة تعتبر تتويجا لنصف قرن من الجهود المتواصلة لمنظمتنا الأممية في حفظ السلم العالمية. وهي مدعوة اليوم لفتح الطريق أمام عهد جديد نأمل أن يكون عهد تضامن وتعاون ووفاق، وهو ما يبرز جسامة المهام التي تنتظرنا، وحجم المسؤولية الملقاة علينا جميعا.

لقد تخلص العالم منذ نهاية الحرب الباردة من العبء الثقيل المتمثل في الخوف من نشوب نزاع شامل، وما كان قد ينجر عن ذلك من كوارث ومآس. ورغم حداثة هذا التطور فإنه يبدو نسبيا بعيدا في الزمن، بالنظر لتسارع الأحداث وتواليها.

وإذا كانت المواجهة بين الشرق والغرب والقطبية الثنائية قد اختفتا، إلا أن تحديات جديدة برزت واستفحلت خلال السنوات الأخيرة، ونعني بذلك تعدد بؤر التوتر وعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم، وهي صراعات تستمد جذورها من الاهتزازات، خاصة ذات الطابع العرقي والسياسي، التي كثيرا ما تتخذ أشكال مواجهات مسلحة في صلب الدولة الواحدة تغذيها أحيانا الصعوبات الحادة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن بعض الظواهر السلبية الأخرى كالإرهاب والتطرف والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات تنامت الى درجة تثير الانشغال وتهدد استقرار الدول.

إن هذه التحديات الجديدة تشكل عوامل تفكك واندثار تلقي بظلالها على السلم والأمن الدوليين وتسلط عليهما أشكالا جديدة من المخاطر يتعين على المجموعة الدولية احتواءها بعمل حازم لا يستهدف فقط التصدي لأسبابها الظاهرية بل يعنى أيضا بمعالجة جذورها الحقيقية المتمثلة في التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الواقع فإن الأوضاع الجديدة التي تميز العالم بعد الحرب الباردة تجعلنا ندرك أنه لا يمكن تأمين أسباب الاستمرار للسلم والأمن الدوليين باللجوء الى الوسائل العسكرية فقط بل بالاحتكام الى القانون واحترام الشرعية الدولية وتوفير الظروف الملائمة لتطور اقتصادي واجتماعي متواصل في إطار عالم متضامن، وهذه في اعتقادنا الركائز التي يتعين اعتمادها كأسس للنظام العالمي الجديد.

وبحكم التطورات التي تشهدها الساحة الدولية منذ سنوات أصبحت الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليات جديدة في سبيل إرساء السلام والأمن الدوليين. وقد تجسدت هذه المسؤوليات في تعدد عمليات حفظ السلام بشكل لم يسبق له مثيل، والقيام بمهام جديدة مثل تقديم المساعدة لتنظيم الانتخابات وإعادة بناء هياكل الدولة والبنية الاقتصادية للدول، هذا بالإضافة الى أن العديد من تلك العمليات تتعلق بفض النزاعات الداخلية لبعض الدول.

وإذا كان من واجب المنظمة الأممية تقديم المساعدة للبلدان المتعرضة لحروب أهلية أو نزاعات داخلية، فإننا مدعوون جميعا الى حشد طاقاتنا وتعزيز تضامننا في إطار الجهود المبذولة لحفظ السلام ومجابهة الأسباب التي أدت الى نشوب هذه النزاعات ومعالجتها من جذورها.

وانطلاقا من إيماننا بالمبادئ الأساسية الواردة في مقترحات الأمين العام في "خطة للسلام"، ولا سيما منها تلك المتعلقة باعتماد الدبلوماسية الوقائية والعمل على إعادة إقرار وتثبيت السلم، فقد دعت بلادي خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية الى تعاون أوثق بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، غايته الوقاية من النزاعات وفضها في أسرع وقت، وبأقل التكاليف.

ويجدر التذكير في هذا الإطار بدور الجهاز المركزي لآلية فض النزاعات وإدارتها والوقاية منها في افريقيا، وهو الذي عرف خلال السنة الماضية دفعا جديدا بفضل ارادة الرئيس زين العابدين بن علي والقادة الأفارقة وعزمهم على جعل هذا الجهاز أداة ناجعة للوقاية من النزاعات في افريقيا.

وفي هذا الإطار احتضنت تونس اجتماعات عديدة للجهاز المركزي أفضت الى اتخاذ قرارات هامة مكنت من مجابهة أوضاع كانت تستدعي تدخل

المجموعة الدولية لإعادة السلام أو الحيلولة دون اندلاع صراعات جديدة.

وإننا نعتقد أن الجهود المبذولة في إطار الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية تحتاج الى المزيد من الدعم، ويمكن أن تكون نتائجها أفضل اذا ما توفرت لها الوسائل المالية واللوجستية المناسبة، وإذا تعزز التنسيق بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

وإننا نأمل أن يفضي التفكير الذي شرع فيه بهذا الخصوص منذ بعض الوقت الى تشخيص الوسائل والطرق الأكثر ملاءمة لتعزيز عمل المجموعة الدولية في هذا المجال.

وأود بهذه المناسبة أن أحيي، باسم الرئيس زين العابدين بن علي، المجموعة الدولية لما قدمته من مساندة قيمة لتونس أثناء رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية، وأخص بالذكر السيد الأمين العام بطرس بطرس غالى وكافة الأطراف التي وفرت الدعم المالي واللوجستي لعمليات حفظ السلام في افريقيا، وكذلك الدول التي قدمت دعما ماليا للصندوق الذي بعث في إطار آلية فض النزاعات وادارتها والوقاية منها التابع لمنظمة الوحدة الافريقية.

وإن كنا لم نشهد بعد زوال بؤر التوتر بشكل نهائي، فإننا نلمس تقلصا واضحا لمخاطر نشوب نزاعات كبرى وتقدما كبيرا على طريق نزع السلاح وتعزيز أسس الأمن الدولي، وذلك بفضل جهود الأمم المتحدة ومناخ الثقة والتفاهم الذي بدأنا نتحسس آثاره في العلاقات الدولية.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، فإن تونس التي ترحب بالتوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية بوصفها أداة ستساعد على القضاء على فئة كاملة من الأسلحة الفتاكة، تدعو الى تحقيق خطوات جوهرية أخرى لتخليص العالم تدريجيا من مخاطر الأسلحة النووية، خاصة بعد التمديد اللانهائي لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فقد تحققت خطوات هامة باتجاه إقرار حوار بناء متواصل بين الأطراف المعنية.

وإن تونس التي تساهم مساهمة نشيطة في المسيرة السلمية منذ انطلاقها بمدريد، ترحب بالاتفاق الذي تم بالأمس بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وتأمل أن يكون متبوعا بخطوات أخرى ملموسة على طريق إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويجدر، في نظرنا، توخي نفس التمشي لإعطاء دفع جديد وجدي للمفاوضات بين سوريا واسرائيل، من جهة، وبين لبنان واسرائيل، من جهة أخرى، بهدف تحقيق الانسحاب من الأراضي المحتلة في الجولان وفي جنوب لبنان، وإرساء سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

ومن البديهي أنه لا بد من التطبيق الكامل للمبادئ التي تقوم عليها مسيرة السلام والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرارات الجمعية العامة بخصوص الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف التي تظل بالنسبة للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية قاطبة حجر الزاوية في تسوية النزاع.

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان كي تتوخى حكومة اسرائيل الواقعية والشجاعة السياسية حتى تتجاوز النظرة الضيقة لمفهوم أمنها وعلاقاتها مع الدول العربية المجاورة، وبذلك يتسنى لكافة شعوب المنطقة العيش في انسجام والانصراف كليا للعمل التنموي في أجواء من الأمن والاستقرار.

وفي إطار المغرب العربي فإن تونس المتعلقة دوما بالشرعية الدولية، تدعو - في ضوء المبادرات الليبية - الى حل سريع لقضية "لوكيربي" يضع حدا للحظر المفروض على الشعب الليبي الشقيق، هذا الحظر الذي بدأت آثاره السلبية تتعدى ليبيا مهددة بصفة جدية الاستقرار والتنمية لكافة بلدان المنطقة.

وبخصوص العراق فإن تونس، التي تسجل بارتياح التقدم الحاصل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لتدعو الى رفع الحظر المفروض على هذا البلد تخفيفا لمعاناة الشعب العراقي الشقيق، مع التأكيد على ضرورة احترام السيادة والحرمة الترابية للكويت ولكافة بلدان المنطقة.

وفي نفس السياق فإننا نأمل أن يتسنى التوصل الى حل للخلاف القائم بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بخصوص جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى على أساس القانون الدولي وفي إطار احترام مبادئ حسن الجوار والحرمة الترابية.

أود الآن الإشارة الى الأزمة في البوسنة التي تشكل من وجهة نظرنا تحديا صارخا للإنسانية، حيث نشهد إحياء نظريات كنا نظن أن التاريخ لفظها نهائيا، وقد عادت اليوم للظهور تحت عنوان التصفية العرقية.

ويحق للمجموعة الدولية اللجوء للوسائل التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة لحمل أولئك الذين يرفضون القيم الحضارية وأبسط مبادئ حقوق الانسان على القبول باستقلال البوسنة والهرسك واحترام سيادتها الترابية.

إن تونس، التي ساهمت باستمرار في جهود المنظمة لضمان الأمن والسلم الدوليين، تدرك محدودية المقاربة الضيقة القائمة على اعتبار أن المفهوم الأمني يقتصر على البعد العسكري فقط. وانطلاقا من هذه القناعة ساندت تونس، في الإبان، مبادرة المجموعة الدولية في إطار "خطة للتنمية".

وبالتوازي مع "خطة للسلام" فإن "خطة للتنمية" تساهم في إثراء المفاهيم في مجال التعاون المتعدد الأطراف تماشيا مع الميزات الاقتصادية لنهاية هذا القرن المتمثلة في تشابك المصالح والانخراط المتزايد لدول العالم في اقتصاد السوق.

ونظرا لتكريس مفهومي الشمولية والعالمية في المجال الاقتصادي كظاهرتين لا رجعة فيهما على الساحة الدولية، فإن الأمم المتحدة مدعوة للاضطلاع بدور أساسي في مجال استنباط وتنفيذ سياسات التنمية. وإن هذا الدور الهام يضاف الى الجهود المبذولة من قبل المجموعة الدولية قصد إعادة هيكلة المنتظم الأممي وإكساب عمله مزيدا من الجدوى والنجاعة.

وإن تونس التي شاركت في هذا المجهود تعتقد أن أي مشروع لإعادة الهيكلة يجب أن يساهم في تعزيز البعد العالمي للمنظمة وطابعها الديمقراطي حتى تستطيع تقديم مساهمة أفضل في مجال التنمية.

إننا نعتقد أن إعادة الهيكلة يجب أن تواكب تعاونا أوسع بين المنتظم الأممي ومؤسسات "بريتون وودز" بهدف تطوير مساهماتها في مجهود التنمية، ويمكن التفكير في هذا المضمار في مبادرات مشتركة من أجل تحقيق توزيع أفضل للمهام في إطار مقاربة جديدة ترمي الى إضفاء مزيد من الفعالية على العمل الاقتصادي والاجتماعي وعلى المجهود التنموي بصفة عامة.

وفي نفس السياق، وبالذات فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم، فقد دعا الرئيس زين العابدين بن علي منذ سنة ١٩٨٩ من على هذا المنبر الى إرساء عقد للشراكة والتنمية بين الدول المصنعة والبلدان النامية. وإن مبادرة الرئيس زين العابدين بن علي تشكل مشروع تعاون دولي متجدد يرتكز على نظرة دينامية لأمن كافة الدول، ومن خلال هذا المقترح تهدف تونس الى إقرار نظام جديد قوامه الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي باعتبارها الركائز الأساسية للأمن.

وإن المبادرة التونسية تظل في النهاية قائمة على الارتباط العضوي بين التنمية والديمقراطية والاستقرار، وهي نظرة شمولية تتداخل فيها طموحات الأفراد والشعوب المتطلعة الى الحرية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن النظرة التونسية لمسائل الأمن والتنمية تنصهر في إطار الأهمية القصوى التي يتعين إعطاؤها للأبعاد الثقافية والانسانية في العلاقات الدولية وبالذات على المستوى الاقليمي، وقد سعت

تونس من هذا المنطلق الى دعم علاقاتها السياسية والثقافية والحضارية مع الدول المغاربية ومع سائر الدول المتوسطية.

فعلى المستوى المغاربي عملت تونس بالتعاون مع البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي على إرساء منطقة اقتصادية، وتجسم هذا المجهود في إعلان تونس لسنة ١٩٩٤ المتعلق بإنشاء منطقة للتبادل الحر كمرحلة أولى في الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة.

ويشكل انخراط تونس في الاقتصاد العالمي وسعيها الى تطوير مصالحها مع جيرانها في الضفة الشمالية للمتوسط إحدى ركائز السياسة الخارجية التونسية، وقد تجسم ذلك خاصة في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وإن هذا الاتفاق القائم على التنمية المشتركة والرامي الى إرساء منطقة للتبادل الحر سيسمح لتونس بمزيد الاندماج والتكامل مع اقتصاديات شركائها الأوروبيين.

وقد واكب هذا التمشي سياسة حوار شملت البلدان المحيطة بضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث احتضنت تونس يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه الماضي اجتماعا تحضيريا للمنتدى المتوسطي في إطار الإعداد لندوة برشلونة.

إن النتائج الأولية للحوار المتوسطي تبعث على التفاؤل وتترجم عن إرادة مشتركة لجعل هذه المنطقة في مأمن من الهزات السياسية والأزمات الظرفية مع توفير أسباب نموها المتناسق.

إن المنتظم الأممي مدعو اليوم الى تطوير مفهوم جديد يقوم على تحقيق الأمن والتنمية والديمقراطية، وهي نفس المبادئ التي تؤمن بها تونس وتعمل جاهدة على تكريسها سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها الدولية.

وفي مجال التنمية تقوم الاستراتيجية التونسية على النهوض برصيدها البشري في سياق نظرة متكاملة تشمل شرائح المجتمع دون إقصاء وذلك سعيا الى بناء مجتمع متضامن ومتوازن.

وفي هذا المضمار، أود أن أشير بشكل خاص الى العناية التي توليها تونس الى قضية النهوض بالمرأة والأسرة وما تحقق من مكاسب متنوعة في هذا المجال، من بينها إيجاد أطر هيكلية وقانونية وادارية تهدف الى الارتقاء بدور المرأة والأسرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مساهمتيهما في مجهود التنمية، وفي نفس الإطار انضمت تونس الى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تكرس مساواة المرأة بالرجل وآخرها المصادقة على اتفاقية كوبنهاغن المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واستنادا الى تجربة تونس الثرية في هذا المجال كان لها دور نشيط في القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية الملتئمة في آذار/مارس الماضي بكوبنهاغن وكذلك في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المنعقد أخيرا في بيجين والذي نحيي نتائجه الإيجابية.

إن تونس العهد الجديد ستواصل دعم جهود الأمم المتحدة سواء في مجال حفظ السلام أو في مجال تحقيق التنمية، وستواصل مساهمتها في تحديد ملامح النظام العالمي الجديد مع استمرارها في الدعوة الى تكريس علوية القانون واحترام الشرعية الدولية دون حيف أو محاباة.

ويجدر أن تتفق كافة الدول على نظرة مشتركة لعالم الغد، مع سعيها حتى يكون هذا العالم أكثر عدالة وتضامنا.

وعسى أن يتيح هذا الاحتفال بخمسينية المنظمة الفرصة للمجموعة الدولية لتأكيد التزامها نحو منظمة لا بديل عنها في بناء نظام عالمي جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، سعادة الأونرابل وارين كريستوفر.

السيد كريستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم باسم الولايات المتحدة.

لقد التأمت الجمعية العامة لأول مرة قبل نصف قرن هنا في نيويورك، عبر النهر في فلانشنغ ميدوز، في حلبة تزلج بعد تعديل بنيتها. وفي ذلك الموقع المتواضع بدأ أسلافنا في وضع إطار طموح أملوا في أن يحافظ على السلم بنجاح مثلما نجحوا في مواصلة الحرب حتى النهاية.

ومنذ ذلك الحين، ساعدت الأمم المتحدة على إحلال السلم والرخاء والأمل لعدد لا يحصى من الناس حول العالم. وقرب التغير التنكولوجي الأمم بعضها من بعض أكثر مما كان بوسع مؤسسي الأمم المتحدة أن يتكهنوا به. وواجهت الأمم المتحدة نفسها تحديات غير متوقعة. وكان عليها أن تتصدى لحالات إنسانية طارئة معقدة، بدءا من الحروب الأهلية، إلى حركات الانتقال الجماعي للاجئين، إلى الأوبئة. وقد عرض هذا التطور المنظمة لضغوط كبيرة وأظهر ضرورة إجراء تغييرات بعيدة المدى في كيفية إدارتها.

وقد أوضحت إدارة كلينتون بشدة للكونغرس ولشعبنا ضرورة استمرار القيادة الأمريكية في الأمم المتحدة. والتزمت الولايات المتحدة بميثاق الأمم المتحدة قبل خمسين عاما، ونحن عاقدون العزم على الوفاء بالتزامنا، بما في ذلك التزاماتنا المالية.

وسوف نتذكر دائما أن الأمم المتحدة ليست في نظر الملايين من الناس حول العالم، مؤسسة عديمة القيمة. فهي، حسبما قال هاري ترومان ذات مرة،

> "صندوق أغذية، وحقيبة كتب مدرسية؛ وهي طبيب يقوم بتلقيح الأطفال؛ وهي خبير يبين للناس كيف يزرعون المزيد من الأرز والقمح."

وهي بالنسبة لملايين أخرى من الناس حول العالم تمثل الفرق بين السلم والحرب.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، ما زالت شأنا أساسيا في مهمة الأمم المتحدة. بيد أنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تتغير كي تفي بالاحتياجات الجديدة على نحو أكثر فعالية. فعندما تهدر الأموال في نيويوك، أو جنيف، أو فيينا، وعندما يضيع الوقت في جمود بيروقراطي، فإن الذين يدفعون الثمن هم أولئك الناس الأكثر عرضة للمجاعة والمرض والعنف.

ولقد حان الوقت لأن نعترف بأنه يجب على الأمم المتحدة أن توجه مواردها المحدودة صوب أعلى الأولويات في العالم، وأن تركز على المهام التي تضطلع بها على أفضل وجه. ويجب أن تصبح هيئة موظفي الأمم المتحدة أقل حجما، ويجب أن يكون لها هيكل تنظيمي واضح ومسؤولية محددة. ويجب أن يقاس كل برنامج بمعيار واحد بسيط: عليه أن يسهم اسهاما ملموسا في الحرية والأمن والرفاهية لأناس حقيقيين في العالم الحقيقي.

إن أسس التغير الكبير قد أرسيت العام الماضي تحت قيادة الأمين العام بطرس غالى. فلدى الأمم المتحدة مكتب يتولى مهام المفتش العام، وله ولاية مكافحة التبذير والغش. وقد بدأ وكيل الأمين العام جو كونار حملة نشطة لتحسين فن الإدارة في الأمم المتحدة، ونحن نؤيد عمله الجيد تأييدا كاملا. أما أمانة الأمم المتحدة فقد مضت في الاتجاه الصحيح عن طريق تقديم ميزانية بدأ فيها تقييد الانفاق، ويجب أن يتسارع الآن هذا الزخم من أجل الاصلاح.

واسمحوا لي أن أقترح برنامجا ملموسا وجيزا للإصلاح.

أولا، يجب أن نضع حدا لبرامج الأمم المتحدة التي حققت غرضها، ويجب أن ندمج البرامج المتداخلة، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فلدى الأمم المتحدة ما يزيد على اثنتي عشرة منظمة مسؤولة عن التنمية، والاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم التقارير الإحصائية. وينبغي أن ننظر في إنشاء وكالة واحدة لكل واحدة من هذه المهام. ويتعين علينا أن نقلص من حجم اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن نكفل ألا تكون المهام الموكولة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تكرارا لمهام منظمة التجارة العالمية الجديدة، ويتعين أن نوقف عقد المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة حالما ينتهي عقد المجموعة الحالية من المؤتمرات وأن نركز بدلا من

ذلك على الوفاء بالتزامات المؤتمرات التي عقدناها فعلا.

ثانيا، نحتاج إلى تنظيم أمانة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وقابلية للمساءلة وشفافية. ويجب أن يخضع كل جزء من منظومة الأمم المتحدة لتدقيق مفتش عام. ويجب على الأمم المتحدة ألا تتحمل تلاعبات أخلاقية أو مالية، وينبغي تعيين وترقية المديرين فيها على أساس الجدارة.

ثالثا، ينبغي لنا إجراء فحص صارم للمقترحات الرامية إلى ايفاد بعثات جديدة وموسعة لحفظ السلم، وينبغي لنا تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة عندما يوافق على إيفاد بعثات جديدة. يجب علينا أن نتفق على جدول منصف لتوزيع نفقات حفظ السلم يعبر بالكامل عن الحقائق الاقتصادية الراهنة. ويجب أن تكون لدينا ميزانية موحدة لعمليات حفظ السلم.

وأخيرا، يجب علينا أن نحافظ على فعالية مجلس الأمن. وينبغي أن تصبح ألمانيا واليابان عضوين دائمين، وينبغي أن نكفل تمثيلا عادلا لجميع مناطق العالم، دون أن نجعل المجلس أكبر من اللازم ومتعثرا في عمله.

ونحن نرحب بإنشاء الفريق رفيع المستوى المعني بالإصلاح، وقد بدأ إنشاؤه تحت قيادة رئيس الجمعية العامة الذي انتهت مدته، السيد إيسي. ويجب أن يكون هدفنا وضع مسودة عملية لإصلاح الأمم المتحدة، وكفالة أن تُعتمد قبل أن تنهي الجمعية العامة أعمالها للدورة الخمسين في الخريف المقبل. والطريق أمامنا واضح؛ فلقد رأينا ودرسنا فعلا دراسات وتقارير لا تحصى. وحان الأوان الآن للعمل وفقا لأفضل المقترحات.

ولعل الجمعية تعلم أنه تبذل في بلدي جهود حثيثة لتقليص دعمنا للأمم المتحدة. ونحن نعتقد، الرئيس وأنا وإدارتنا بأسرها، أن التحول عن منظمة تساعد على تعبئة دعم البلدان الأخرى لأهداف تتفق مع مصالح أمريكا والعالم هو عمل طائش. ولكن بغية أن نبقي على الدعم للأمم المتحدة في صفوف الشعب الأمريكي وشعوب الأمم الأخرى، لا يكفي أن ندافع عن المؤسسة. وأفضل حجة ضد الانسحاب هي إجراء مزيد من الاصلاح. وسيساعدنا احراز تقدم ملموس في ذلك الاتجاه على كسب المعركة التي نخوضها في الولايات المتحدة من أجل دعم الأمم المتحدة.

ويجب أن تخرج الأمم المتحدة من عملية الإصلاح وهي قادرة على نحو أفضل على تحقيق أهدافها الأساسية، بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن. فمن كوريا إلى الخليج الفارسي إلى هايتي، وفرت الأمم المتحدة ولاية لأعضائها وهم ينهضون بمسؤولياتهم. وأصحاب الخوذات الزرقاء التابعون للأمم المتحدة ساعدوا دولا على تهيئة الظروف الأساسية للسلام في بعض من أصعب الحالات التي يمكن تصورها حول العالم، على الرغم من أنهم لم يحققوا دائما هدفهم المنشود.

لقد سئل مؤخرا أب شاب من هايتي عما حققته قوات حفظ السلام في بلده. فأجاب قائلا،

"إننا نمشي بحرية. وننام بهدوء. فلا يوجد رجال يأتون لاعتقالنا في الليل."

وفي هايتي، كما حدث مثلا في السلفادور وكمبوديا وموزامبيق، بينت الأمم المتحدة أن حفظ السلام، على الرغم من قصوره، كان أداة مفيدة للغاية.

ومن المناطق التي اضطلعت فيها قوات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور حاسم، منطقة الشرق الأوسط. فثمة معلم تاريخي آخر يتمثل في قيام إسرائيل والفلسطينيين بالتوقيع هذا الخميس في واشنطن على اتفاقهم القاضي بتنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ. ومن شأن ذلك الاتفاق أن يحقق هدفا وضع قبل سنوات عديدة في اتفاقات كامب ديفيد ألا وهو حماية أمن إسرائيل وإعطاء الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية السيطرة على حياتهم اليومية. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يواصلا دعم هذه العملية، دبلوماسيا واقتصاديا على حد سواء.

وما من شك أن الأمم المتحدة لم تقم أبدا بمهمة أكثر صعوبة من تلك المهمة التي تقوم بها في

يوغوسلافيا السابقة. إن القيود المفروضة على تلك المهمة معروفة كلها تماما، ولكن يجب أن نعترف جميعا بأنها وفرت الإغاثة لمئات الآلاف من الناس وأنقذت الآلاف من الأرواح فعلا. واليوم، أتاحت الدبلوماسية، التي تدعمها القوة، للولايات المتحدة والمجتمع الدولي فرصة للتحرك قدما على طريق يثمر نتائج مشجعة حقا. والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي تعملان معا بشكل فعال لمحاولة إحلال السلام في المنطقة. وفي ٨ أيلول/سبتمبر قبلت أطراف الصراع - في جنيف - الهدف الأساسي الذي أعرب عنه مجلس الأمن كثيرا، ألا وهو استمرار جمهورية البوسنة والهرسك بوصفها دولة قائمة بذاتها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وسأقابل وزراء خارجية البوسنة وصربيا وكرواتيا في موعد لاحق اليوم، وعندئذ سأحثهم - بل سأناشدهم - أن يبقوا على قوة الوضع نحو السلام، وأن يقيموا البنى الدستورية للبوسنة.

إن الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة أنشأوا هذه المؤسسة لتواجه التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن من جراء العدوان والصراع المسلح. وما زالت تلك التهديدات - للأسف - قائمة لدرجة كبيرة. لكن العالم يواجه أيضا اليوم مجموعة جديدة من التحديات المهددة للأمن، ومن بينها انتشار الأسلحة، والإرهاب، والجريمة الدولية، والمخدرات، وكذلك الآثار البعيدة المدى المترتبة على الأضرار التي تلحق البيئة. وقد اكتست تلك التحديات بعدا جديدا خطيرا في عالم يتسم بتكافل أكبر. وكما قال الرئيس كلينتون في سان فرانسيسكو في حزيران/يونيه:

"إن القوى الجديدة العاملة على الإندماج تحمل في طياتها بذور التنكك والدمار".

ولئن كانت التكنولوجيات الجديدة قد قربتنا من بعضنا البعض كما قلت من قبل، فإنها سهلت أيضا على الإرهابيين وتجار المخدرات وسائر المجرمين الدوليين الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء اتحادات تجار الكوكايين، واخفاء مكاسبهم المحصلة بطرق غير مشروعة. ولا ريب أن انهيار الشيوعية قد حطم الديكتاتوريات، لكنه أيضا ترك المؤسسات السياسية والقانونية الخاصة بالدول المحررة حديثا أكثر ضعفا أمام الذين يسعون إلى تخريبها.

ومع أن هذه التهديدات تقف وراءها بعض الدول أحيانا، فإن هوية القوى المحركة لها غدت غير معروفة وبشكل متزايد. ويجب على كل واحد منا أن يحارب بنفسه هؤلاء الأعداء بضراوة، لكننا لن نأمن على أنفسنا حقا إلا عندما نحاربهم معا بشكل فعال. وذلك هو التحدي الأمني الجديد الذي يواجه المجتمع العالمي، ويجب أن يكون المهمة الأمنية الجديدة التي على الأمم المتحدة أن تقوم بها.

ليس هناك مجال واحد يمكن للأمم المتحدة أن تسهم فيه اسهاما أهم من اسهامها في عدم الانتشار. منذ خمسين عاما، كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد القادر على صنع قنبلة نووية. واليوم لدى بلدان عديدة التكنولوجيا التي تمكنها من تحويل حفنة من البلوتونيوم إلى قنبلة صغيرة في حجم حقيبة ملابس. وهذا أحد الأسباب التي جعلت أكثر من ١٧٠ دولة توافق، في مؤتمر عقد هنا في أيار/مايو وترأسه بشكل فعال السفير دانابالا، على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الأبد. وذلك انجاز يجب أن يسعدنا ولكن يجب علينا أيضا أن نبني عليه.

أود أن أبرز بعض الخطوات في مجال عدم الانتشار. أولا، ينبغي أن تكون لدينا معاهدة للحظر الشامل على التجارب معدة للتوقيع بحلول موعد اجتماعنا هنا في أيلول/سبتمبر القادم. وكما أعلن الرئيس كلينتون الشهر الماضي، فإن الولايات المتحدة تتعهد بحظر حقيقي تام للتجارب. ونحن نحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا في ذلك التعهد.

ثانيا، ينبغي لنا أن نبدأ فورا مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة للقضاء على المواد الانشطارية. وعلى الذين ما فتئوا يطالبون بشدة أكثر من غيرهم بنزع السلاح النووي أن يعترفوا بأنه من الأمور الأساسية أن يحظر مستقبلا إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية.

ثالثا، ينبغي أن ندفع إلى الأمام بالتخفيضات التاريخية للترسانات النووية الخاصة بالولايات المتحدة وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق. وإنني أطلب من مجلس شيوخ الولايات المتحدة وأيضا من المجلس التشريعي الروسي، أن يوافقا على المعاهدة المتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت - ٢) والحد منها، وذلك حتى يمكننا إجراء تخفيضات كبيرة في ترساناتنا النووية الاستراتيجية. وبالاضافة إلي هذا، فإن الرئيسين كلينتون ويلتسين يعملان معا على ضمان أن تكون تخفيضات الأسلحة النووية، آمنة وشفافة وغير قابلة للرجوع فيها.

وكجزء من هذه العملية، سيستضيف الرئيس يلتسين في موسكو في الربيع القادم مؤتمر قمة يعنى بالسلامة والأمن النوويين. وينبغي أن يكون لهذه القمة جدول أعمال طموح جدا، يشمل اعلان مبادئ بشأن السلامة النووية. ونرجو أن يتناول مؤتمر القمة هذا المشاكل العالمية النطاق الخاصة بادارة النفايات النووية، بما في ذلك مشاكل التخلص من النفايات في المحيطات. وينبغي لمؤتمر القمة أيضا أن يضع خطة عمل لتأمين سلامة المواد النووية، وينبغي أن تحتوي الخطة على تدابير جديدة لمنع المجرمين والارهابيين من الحصول على مواد نووية لاستخدامها في صنع أسلحة.

أخيرا، ينبغي لنا أن نحث على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وقد حث الرئيس كلينتون مجلس شيوخ الولايات المتحدة على الإسراع في التصديق عليها، وعلى الكف عن احتجاز معاهدة (ستارت - ٢) واتفاقية الأسلحة الكيميائية رهينتين لمسائل أخرى لا تمت اليهما بصلة. لقد شهد العالم آثار الغاز السام مرات عديدة جدا في هذا القرن - في ساحات القتال الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى، وفي إثيوبيا ومنشوريا خلال الثلاثينيات، وضد الجنود الايرانيين والمدنيين الأكراد الأبرياء في الثمانينيات. واتفاقية الأسلحة الكيميائية ستجعل كل دولة أكثر أمنا. ونحن نحتاجها الآن.

إن الأمم المتحدة تقوم أيضا بدور لا يقدر بثمن في توجيه الانتباه إلى مشاكل الانتشار الإقليمي الملحة. ففي العراق، تواصل بعثة الأمم المتحدة الخاصة، ورئيسها، رولف إكيوس، كشف تفاصيل مروعة بشأن أسلحة صدام حسين للدمار الشامل.

لقد طور العراق، في ظل صدام حسين، قدرة على صناعة أسلحة بيولوجية قاتلة بعيدة عن الأنظار. وكان يجري أبحاثا لتحويل بعض من أكثر المواد التي يعرفها الإنسان سمية إلى أسلحة حرب. ونحن نعرف أن صدام نجح في وضع جراثيم مرض الجمرة والشلل الحاد في قنابل ورؤوس حربية للقذائف. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، قام بوزع هذه الأسلحة، بنية استخدامها ضد التحالف الدولي والمدنيين الأبرياء. ولم يثنه عن فعل ذلك إلا الاصرار الثابت من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وفي ضوء ما كشف عنه السفير إكيوس في العراق، لا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن صدام حسين كذب طوال السنوات الأربع والنصف الماضية بشأن المدى الكامل لبرامج أسلحة العراق. ولا ينبغي إجراء أي تخفيف لنظام الجزاءات ضد العراق حتى تمتثل حكومته لجميع مطالب مجلس الأمن وتدلل بوضوح على أنها غيرت مسلكها.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تشجع الشعور بالمسؤولية وضبط النفس في نقل الأسلحة التقليدية. وفي دورة الجمعية العامة في العام الماضي، اقترح الرئيس كلينتون، وأقرت الجمعية، القضاء النهائي على الألغام المضادة للأفراد. وفي الرحلة التي قمت بها مؤخرا إلى كمبوديا، رأيت الضرر المروع الذي يمكن أن تسببه هذه الألغام المخبأة القاتلة. وهذا العام، سنطلب مرة أخرى إلى البلدان الأخرى أن تنضم إلينا في إنهاء تصدير الألغام البرية.

منذ عامين، طلب الرئيس كلينتون من المجتمع الدولي أن يضع نظاما دوليا حقيقيا ينظم نقل الأسلحة التقليدية وتكنولوجيات الاستخدام المزدوج الحساسة. ويسرني أن الاتحاد الروسي انضم إلى الولايات المتحدة و ٢٦ بلدا آخر للاتفاق على مبدأ مشترك للرقابة على تكديس الأسلحة التقليدية الخطيرة. ونأمل أن نبعث النشاط في هذا النظام

العالمي، الذي يسمى "المحفل الجديد" بنهاية هذا العام.

لقد أضاف انتشار الأسلحة على نطاق عالمي بعدا مثيرا للقلق إلى تهديد آخر نواجهه جميعا هو تهديد الإرهاب الدولي. والحق أن الهجوم بغاز "سارين" الذي وقع هذا العام في طوكيو تحذير مروع بما يمكن أن يحدث عندما يحصل إرهابيون على أسلحة دمار شامل.

وتنضم أعداد متزايدة من الأمم الى مكافحة من يهاجمون المدنيين لأغراض سياسية من الأفراد والجماعات. ولقد دعمت الأمم المتحدة هذا الجهد بأساليب هامة. فمجلس الأمن قد سلم بأهمية التصدي للإرهاب الذي ترعاه الدول بفرضه جزاءات على ليبيا لتفجيرها طائرتي بان آم ١٠٣ و يو تي إيه ٧٧٢.

ويجب أن يعامل الارهابيون باعتبارهم مجرمين وأن لا يجدوا مكانا يختبئون فيه من مغبة أعمالهم. والدول التي ترعى الارهابيين ينبغي أن تشعر بكامل وطأة الجزاءات التي يستطيع أن يفرضها المجتمع الدولي. دعونا لا نخدع أنفسنا: فإن كل دولار يوظف في خزائن الدول التي ترعى الارهاب يساهم في دفع ثمن رصاص أو قنابل الارهابيين. وإن دور إيران بوصفها الراعي الأكبر لارهاب الدولة يجعل سعيها السري للحصول على أسلحة الدمار الشامل أشد إثارة للجزع. ويجب علينا أن نضم صفوفنا لمنع إيران من الحصول على هذه القدرات الخطيرة.

لقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادي في التصدي لخطر الارهاب الدولي. فقد كثفنا جزاءاتنا المفروضة على إيران. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، أصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا يحظر التعامل المالي مع المجموعات الارهابية والأفراد الذين يهددون عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نحث كونغرسنا على تشديد أحكام القانون الجنائي وقانون الهجرة لدينا لمطاردة الارهابيين باستمرار ووضعهم وراء القضبان.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا التدابير المضادة للارهاب التي أعلنتها روسيا ومجموعة السبعة في قمة هاليفاكس، ونتوقع من الاجتماع الوزاري لمجموعة الثماني دول المعني بالارهاب الذي سينعقد في أوتاوا أن يضع خطة عمل محددة لتنفيذ هذه التدابير التي اعتمدت في قمة هاليفاكس.

وهناك أنواع جديدة من الجرائم الدولية تهدد بدورها سلامة مواطنينا ونسيج مجتمعاتنا. كما أن العولمة تضفي على الجريمة أبعادا جديدة مروعة. فخطر الجريمة أصبح يشكل بصورة خاصة خطرا على الديمقراطيات الناشئة. فهو يضعف الثقة في المؤسسات ويفترس أبناء الجماعات الأضعف من بين مجتمعاتنا ويقوض إصلاحات السوق الحر.

وبالطبع يجب على كل بلد أن يتخذ تدابيره الخاصة لمكافحة هذه الأخطار الاجرامية. والادارة التي أمثلها تستكمل حاليا دراسة لنهجنا في التعامل مع الجرائم عبر الوطنية، وهي دراسة ستفضي الى التصدي لهذه المشكلة بصورة أقوى وأكثر تنسيقا.

ولمساعدة الدول الأخرى في معالجة الأخطار الاجرامية، أنشأت الولايات المتحدة وهنغاريا الاكاديمية الدولية لإنفاذ القانون الدولي في بودابست وذلك لتدريب ضباط الشرطة والعاملين في مجال إنفاذ القانون من أوروبا الوسطى ودول الاتحاد السوفياتي السابق. وتوفر أيضا مساعدة مماثلة ثنائيا، وعن طريق برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، الى تلك البلدان التي تتحدى قوانينها احتكارات المخدرات الدولية.

وثمة شكل خبيث من أشكال الجريمة والفساد يتمثل في غسل الأموال. ويتعين على جميع الأمم أن تنفذ سوية توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتصدي لعمليات غسل الأموال الخبيثة هذه. وعلى دول نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه أن تعمل على المضي قدما في تطبيق مبادرة مناهضة غسل الأموال التي طرحت في قمة الأمريكتين في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويجب علينا أن نعمل سوية على تشديد الخناق على الأموال القذرة لاقتلاعها من النظام المالي العالمي.

وعن طريق اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات والجريمة، أرسى المجتمع الدولي معايير

راسخة علينا الآن أن نعمل على إنفاذها. إننا ندعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد الى اتفاقية المخدرات لعام ١٩٨٨ أن تفعل ذلك على وجه السرعة؛ وندعو البلدان التي أقرت الاتفاقية الى أن تعمل بسرعة على تنفيذ أحكامها الهامة.

كما أننا ندرك إدراكا متزايدا أن الضرر الذي يلحق بالبيئة، والنمو السكاني غير المستدام يتهددان أمن دولنا ورفاه شعوبنا. إن آثارهما الضارة تتجلى في المجاعات وارتفاع معدلات وفيات الرضع وأزمات اللاجئين واستنفاد طبقة الأوزون. وفي أماكن مثل رواندا والصومال، على سبيل المثال، نجد أنهما يساهمان في الحروب الأهلية وحالات الطوارئ التي لا يتأتى حسمها إلا بتدخل دولي باهظ التكلفة. لا بد أن نفي بالالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في مؤتمر القاهرة في العام الماضي، فضلا عن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر ريو قبل ثلاث سنوات.

ولم يحدث في الماضي قط أن بلغت مشاكلنا حول المعمورة هذا الحد من التعقيد. وكون هذه المشاكل تؤثر على جميع الأمم، المتقدمة النمو والنامية فيها على حد سواء، أمر يتجلى الآن بأكثر مما كان يمكن في أي وقت مضى. ولن يمكننا إلا بالعمل سوية أن نتصدى للأخطار الجديدة التي نواجهها والتي رسمت خطوطها العريضة هنا اليوم.

إن علينا بالتالي في هذه الذكرى السنوية الخمسين أن نشكل جدول أعمال الأمم المتحدة اليوم كما لو كنا نخلقها من جديد. فمثلما استحدث مؤسسو الأمم المتحدة إطارا جديدا لدرء العدوان والصراع المسلح، يتعين الآن على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، إعطاء نفس الأولوية لمكافحة الخطر الناجم عن انتشار الأسلحة النووية، والارهاب، والجريمة الدولية، والمخدرات، والتلوث البيئي. وينبغي أن نكرس جهودنا في الأمم المتحدة وغيرها لتحويل توافق الآراء العالمي على مقاومة هذه الأخطار الى عمل ملموس فعال. ويجب علينا أن نجدد الأمم المتحدة ونصلحها لا حرصا عليها في حد ذاتها بل حرصا على أنفسنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون لتوغو، سعادة السيد يانجا ينتشابره.

السيد ينتشابره (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ خمسين عاما، عمد ذوو النية الحسنة، وقد اتعظوا بدروس حربين عالميتين، جلبتا للإنسانية خلال جيل واحد معاناة يعجز عنها الوصف، وقد كرسوا جهودهم في سبيل إقرار السلم والعدل، وأعلنوا تصميمهم على تجنيب أجيال المستقبل هذه الأهوال، عمدوا الى إنشاء الأمم المتحدة. وكانت الأهداف الأساسية التي توخاها مؤسسو الأمم المتحدة تتمثل فيما تتمثل في كفالة السلم والعدالة والإنصاف؛ والنهوض بالأمن الجماعي والتعايش السلمي؛ وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم والشعوب عن طريق التعاون الدولي؛ وتطوير حقوق الانسان والشعوب والنهوض بها، في كنف قدر أفسح من الحرية ودون تمييز.

فيا لها من مُثل سامية! والآن حان الوقت الذي يتسنى لنا فيه استعراض ما حققته المنظمة التي تجمعنا. إنها مهمة صعبة ولكنها ترفع الروح المعنوية، والسؤال الكبير هو هل تحققت الأهداف؟

ولكن قبل أن أسترسل في كلامي، سيدي، أود أن أتقدم لكم، باسم رئيس جمهورية توغو، فخامة الجنرال ناسنغبي إياديما، ونيابة عن توغو حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، بأحر التهانئ على انتخابكم الرائع لمنصب رئيس الجمعية العامة الهام في دورتها الخمسين. ومجتمع الأمم المتحدة، باختياركم بالإجماع لقيادة عملنا في هذه الدورة التاريخية، إنما يشيد بكم وبخصالكم باعتباركم دبلوماسيا محنكا، كما يشيد أيضا إشادة في محلها تماما ببلدكم الجميل، البرتغال، الذي تفخر توغو بارتباطها به بعلاقات ممتازة ومثمرة قوامها الصداقة والتعاون.

كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونرى في خبرتهم وتمكنكم من الشؤون الدولية بشير خير بنجاح أعمالنا. ونؤكد لكم على تعاون وفد توغو التام معكم تحقيقا لهذه الغاية.

كما أود أن أتقدم بعظيم تقدير حكومة توغو لسلفكم القدير، سعادة السيد أمارا إيسي، وزير الشؤون الخارجية لكوت ديفوار، الذي ترأس عمل الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة باقتدار وكفاءة بالغين. ونحن نجد هذا التكريم لبلده ولافريقيا كذلك أمرا مشجعا جدا. وأود أن أعبر مرة أخرى عن مدى إعجابنا الصادق به.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دمبري (الجزائر).

يسرني أيضا أن أتوجه بأحر التهاني لسعادة السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المتواصلة التي لا تكل من أجل ضمان استمرار الأمم المتحدة في الازدهار والحفاظ على السلم والأمن في العالم.

وهذه الدورة حدث في حد ذاته لأنها توافق موعد الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. لقد مر نصف قرن، والأحداث العديدة التي تركت بصماتها على حياة المنظمة لم تغير شيئا لا في مقاصد ميثاقها ولا في مبادئه، هذا الميثاق الذي لا بد أن يحافظ على كامل حيويته ويواصل كونه الأساس القانوني والأخلاقي للعلاقات الدولية الراهنة.

ويود وفد بلدي أن يشيد بجميع أولئك الذين توصلوا بسعة أفقهم وروحهم الخلاقة وذكائهم الى صوغ أحكام مواد الميثاق الـ ١١١. إن معرفتهم وقدرتهم قد ساعدتا على صون العالم ومنعه من الانزلاق الى حرب عالمية ثالثة كان يمكن في هذا العصر المتسم بالتزايد المستمر للقوة التدميرية للأسلحة النووية، أن تأتي على العالم كله وعلى الحائزين على هذه الأسلحة أنفسهم.

وفي سعيها لضمان رفاه الشعوب، فإن المنظمة اعتمدت ونفذت استراتيجيات للاستجابة للشواغل العالمية. وفي هذا الصدد، فإن خطة للسلام وخطة للتنمية التي ستصدر قريبا تمثلان شاهدا على عزم الأمم المتحدة على تحقيق مثلها النبيلة.

ويعتقد وفد بلدي أن الدورة الخمسين ينبغي أن تولي اهتماما جديا الى الوصول الى النهج الجديدة التي لا بد منها اذا كان للمنظمة أن تسير قدما على أسس متينة وقواعد أوطد في سعيها لإيجاد حلول ناجعة ودائمة لمشكلات السلم والأمن والتنمية التي تمثل تحديا يوميا للمجتمع الدولي. وما هو مهم في هذه الدورة هو الدروس التي يمكن أن نتعلمها من أنشطة الأمم المتحدة التي اضطلعت بها خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية والتي ستساعدنا في التصدي للتحديات الهائلة التي ستحملها الينا الألفية الثالثة.

وإن تطلعات الشعوب للمشاركة على نحو أكثر نشاطا في إدارة الشؤون العالمية واضحة في كل بلد. فبلدي، مثل العديد من البلدان الأخرى في القارة الافريقية، قد طالته رياح الحرية والديمقراطية. فبعد أكثر من ثلاثة أعوام عاصفة حفلت بسوء الفهم لدى قادتنا السياسيين الوطنيين فيما يتعلق بالمخاطر التي تنطوي عليها إقامة الديمقرطية، أكملت توغو الآن فترتها الانتقالية نحو الديمقراطية ونظام تعدد الأحزاب. وتتيح لي هذه الدورة الفرصة لكي أعلن بأن توغو قد استعادت استقرارها وما اعتادت عليه من سلم وهدوء وأن حكومتنا تعمل الآن بنشاط لترسيخ أسس دولة القانون.

وحرصا على تعزيز الوحدة الوطنية، تواصل سلطات توغو اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لإقرار مناخ من السلم والأخوة والوفاق. وبناء على مبادرتهم، اعتمدت الجمعية الوطنية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قانون العفو العام عن جميع المسؤولين عن ارتكاب الأفعال العدوانية التي جرت في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

واليوم، تمت استعادة السلم والنظام، لأن شعب توغو استطاع تجاوز اختلاف الآراء فيما بين أبنائه وحقق الوفاق. لقد فهم الشعب أن عملية إقامة الديمقراطية مهمة طويلة الأجل، ويجب أن تستند الى الوقائع التاريخية والاجتماعية والثقافية للبلد اذا كان لها أن تكون فعالة وتنهض بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

واليوم، فإن الجهد الجماعي لاحياء اقتصادنا الوطني يتواصل دون انقطاع، وشعب توغو بأجمعه قد عقد العزم على أن يقدم أفضل ما عنده لإعادة بناء ما يعتبره أعز ما لديه، أي وطنه توغو، وذلك من أجل استرداد سمعته وضمان مشاركته النشطة في جوقة الأمم.

ونظرا للطابع الهش لاقتصادنا، وبغية ضمان تعزيز الديمقرطية والاستقرار السياسي والوحدة الاجتماعية، فإن توغو تناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه القوي للجهود التي تضطلع بها حكومة بلدنا من أجل تحقيق الإنعاش التام للبلاد.

وكما قلت في وقت سابق، فإن إنشاء الأمم المتحدة كان استجابة لتوق شعوب العالم في أن تعيش في ظلال السلم الذي هو شرط مسبق لتحقيق التقدم. إلا أنه لا يزال أمامنا اليوم طريق طويل ينبغي أن نقطعه لتحقيق هذا السلم الذي هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، فالعالم ما زال يشهد اضطرابات مروعة وعدم تسامح يهدد كل يوم أمل الشعوب في العيش في عالم يسوده السلام والأمن.

وفي الواقع، إن مشاعر عدم الاطمئنان للمستقبل والقلق واليأس ما زالت تنتاب آلاف الناس، خاصة بسبب استمرار النزاعات بين الأشقاء والفقر. فالخصومات بين الجيران، وروح التعصب والتوترات العرقية أمور تواصل دون رحمة إذكاء نيران الخلاف وتوليد صراعات مسلحة، بكل ما يواكب ذلك من أهوال.

ففي افريقيا، ما زالت الصراعات في ليبريا وسيراليون والصومال والحالة في رواندا وبوروندي وأنغولا تشكل تحديات للمجتمع الدولي وتشكك في قدرته على كفالة السلم والأمن الدوليين بصورة فعالة.

وفيما يتعلق بالصراع في ليبريا، الذي يسير الآن في طريق الحل، يرحب بلدي بالتوقيع على اتفاق جديد في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ في أبوجا برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وإنشاء مجلس الدولة والحكومة الانتقالية عملا بذلك الاتفاق.

إن توغو تناشد أشقاءها في ليبريا أن يتحملوا مسؤولياتهم لضمان التنفيذ الصادق والتام للاتفاق. ونحثهم على أن يعملوا كل ما في وسعهم لضمان وقف إطلاق النار، ودعم المؤسسات الانتقالية الجديدة والإسهام بنية حسنة في نزع السلاح بهدف إقامة بيئة مؤاتية لتنظيم الانتخابات العامة المفتوحة التي دعا الاتفاق الى اجرائها.

وبينما يشهد المجتمع الدولي تحسنا بادئا في الحالة في ليبريا، فإن الحرب التي تشنها في سيراليون المجاورة، الجبهة الثورية الموحدة ما زالت مستمرة، بكل ما يصاحبها من بؤس.

ويود وفد بلدي أن يذكر أشقاءنا في سيراليون بأن التجارب ما برحت تدلل على أن السلاح لا يقدم حلولا دائمة لأية مشكلة، مهما كانت.

وإذ أنتقل الى الصومال، فإن وفد بلدي يشعر بالأسف لأنه لم يتحقق أي تقدم يذكر منذ الدورة الماضية. ومما يؤسف له، إننا نجد أنفسنا مضطرين الى أن نقول إنه بالرغم من الهدوء السائد هناك، فإن الصومال بلد لا يزال تحقيق المصالحة الوطنية فيه وإنشاء حكومة تستند الى توافق عريض في الآراء، يعدان أمرا نظريا بسبب التقلبات في الولاء بين العشائر. وما زالت الحالة تسهم في اندلاع أعمال العنف وتعيق إحلال السلام في ذلك البلد.

ولذا تناشد حكومة بلدي مرة أخرى بإلحاح أخوتنا في الصومال أن يبدأوا عملية مصالحة وطنية صادقة وراسخة، فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان قيام سلم ناجع وإنشاء دولة صومالية يمكن أن يعتبرها المجتمع الدولي ممثلة للصومال.

وفي رواندا، فإن الحالة التي أعقبت وقوع المجازر في العام الماضي ما زالت تثير الانزعاج بسبب انعدام الأمن وعدم التسامح مما يضعف الاستقرار والسلم، ويعرض للخطر عودة اللاجئين ويهدد بتوريط المنطقة دون الاقليمية برمتها. ونظرا للمناخ السائد هناك فإن من الضروري للحكومة الرواندية أن تواصل المسير على الطريق الشجاع، طريق المصالحة الوطنية، وذلك كي تستعيد البلاد

وحدتها واستقرارها السياسي اللذين لا غنى عنهما لعملية إعادة بنائها.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يلتزم بتقديم مساعدة فعلية لجهود رواندا من أجل تهيئة ظروف أفضل لتشجيع عودة اللاجئين الى بلدهم الأصلي.

وفي بوروندي، البلد المجاور، فإن حالة اللاحرب واللاسلم ما زالت مسألة تثير قلق بلدي. ويجب على المشاركين في الحياة السياسية لبوروندي أن يتخلوا عن جميع أعمال العنف مهما كان نوعها، وأن يظهروا الحكمة والقبول المتبادل بعضهم لبعض سعيا لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم.

وانطلاقا من الروح نفسها، فإن وفد بلدي يناشد بإلحاح جميع أبناء بوروندي أن يتقيدوا تماما باتفاق الحكومة الموقع في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وأن يفعلوا كل ما في وسعهم لتنفيذ الاتفاق من أجل مصلحة السلام ومصلحة شعب بوروندي. ونعتقد أنه يجب عليهم أيضا قبول المبادرات التي تقدم بها الجهاز المركزي لآلية فض النزاعات وإدارتها والوقاية منها التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية التي تحاول تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة للأطراف المعنيين بالأزمة البوروندية.

وهنا أيضا، يتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في دعم بوروندي حتى يمكنها من أن تهتدي الى السلم بأسرع ما يمكن، وأن تواصل تنميتها.

وإذ أنتقل الى الحالة في أنغولا، أقول إن حكومة توغو ترحب باستئناف الحوار بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم يونيتا، السيد جوناس سافيمبي. وقد لاحظنا مع عظيم الارتياح التطور الايجابي لعملية السلام الجارية حاليا، نتيجة لاتفاق لوساكا للسلام. ونرحب بالاجتماعين اللذين عقدا هذا العام، ونرى فيهما العزم الراسخ لأشقائنا الأنغوليين على التغلب على خلافاتهم والمضي قدما بلا رجعة الى تهيئة مناخ التفاهم الذي يستطيع وحده أن يعزز السلام والوئام الوطني.

ووفد بلدي يقدر تقديرا عظيما الدور النشط الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به في حسم ذلك الصراع، ونود أن ندعو الأمين العام الى الإسراع بوزع القوات المقرر إتاحتها لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وفي أوروبا، وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة لإيجاد تسوية نهائية للصراع في يوغوسلافيا السابقة، ما زال الوضع هناك يشكل مصدر قلق عميق لجميع البلدان المحبة للسلام.

وحكومة بلدي تلاحظ، مع الأسف، أنه بالرغم من التدابير العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة، ما زالت حالة الحرب مستمرة في ذلك الجزء من أوروبا، وما زالت تتسبب في سقوط أعداد لا حصر لها من الضحايا، وفي تزايد تدفقات اللاجئين والمشردين. وتعتقد توغو أنه لا بد من أن يشارك المجتمع الدولي بدور أكبر في هذا الصدد، لكي يحد، إن لم يوقف، موجة الدمار الشامل الزاحفة أمام أعيننا.

ويرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لأن يتخلى قادة الصرب والكروات والبوسنيين عن فكرة اكتساب الأراضي بالقوة، وأن يبحثوا، من خلال المفاوضات، عن حل نهائي للصراع، بغية التوصل الى حل لا رجعة فيه وشامل وعادل يضمن لكل دول يوغوسلافيا السابقة سيادتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدود معترف بها دوليا.

أما التطورات الإيجابية الأخيرة في الشرق الأوسط، والتي تميزت أساسا باعتماد جدول زمني للمرحلة الثانية من انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية ونقل صلاحيات جديدة للسلطة الفلسطينية، فإنها مدعاة لارتياح وفد بلدي. ونحن نعتبر هذه الاتفاقات المبرمة في الآونة الأخيرة إنجازا عظيما وخطوة حاسمة في سبيل إنشاء دولة فلسطينية.

وتوغو تهنئ الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على ما تحليتا به من الشجاعة والالتزام وروح الإقدام في سبيل تنفيذ إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة، على الرغم من الأخطار الجسيمة

التي تكتنف الطريق الى السلام. ونحن نحثهما على مواصلة السعي الى تسوية قضية فلسطين عن طريق المفاوضات، التي هي السبيل الذي اختارتاه، ذلك أن السلام الحقيقي والدائم لا بد وأن ينطوي على الحوار.

ونود أن نناشد المجتمع الدولي أن ينهض بنية حسنة بالتزاماته، بتزويد السلطة الفلسطينية بالمساعدة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتنمية غزة وأريحا.

وفيما يتعلق بالجولان، يود وفد بلدي أن يحث اسرائيل وسوريا على إبداء بعد النظر وصدق النية والتفاهم المتبادل حتى يتسنى لهما، بأسرع ما يمكن، التوصل الى اتفاق يأتي بسلام عادل ودائم الى منطقة الشرق الأوسط.

أما عن آسيا، فإن توغو ترحب بالحوار الجاري على مختلف المستويات من أجل التعايش السلمي، وتثق بإمكان الحفاظ على هذه الإرادة السياسية.

وكل بؤر التوتر هذه بمختلف أنواعها التي تهدد وجود البشرية والتي وصفها للتو وفد بلدي بإيجاز، تشكل تحديا لضميرنا الجماعي، وفي المقام الأول للأمم المتحدة التي تمثل الهيكل العالمي الوحيد القادر على كفالة السلام والأمن العالميين.

ويتعين على منظمتنا، عشية بدء النصف الثاني من قرنها الأول، أن تحشد قواها لمكافحة الشرور التي حلت بالعالم والتي تعرضه للأذى. وتلك المهمة يجب أن تكون ضمن أولوياتنا العليا إذا أردنا أن نترك للأجيال المقبلة عالما سليما قائما على احترام كرامة الإنسان والحب والعدالة.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، وهو الحيلولة دون اندلاع الصراعات أو استمرارها الى ما لا نهاية، يجب أن يكون المنع في طليعة التدابير التي تتخذها منظمتنا لصالح السلام، لأن منع نشوب الحرب أفضل دائما من محاولة إنهائها. وهذا يبرر الأهمية العظمى التي نعلقها على الدبلوماسية الوقائية.

ويعتقد وفد بلدي أن عمليات حفظ السلام المختلفة الجاري تنفيذها في البلدان التي يعصف بها الصراع يجب أن تكون مصحوبة ومدعومة بآليات تنشأ بشكل مواز ومنتظم للتسوية السلمية. والتدابير المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق يجب أن تستخدم على نحو متزايد لبلوغ هذه الغاية. و "خطة للسلام" لا يمكن أن يتحقق مضمونها الكامل ما لم تلجأ الأمم المتحدة، في سعيها الى السلام، الى الإجراءات الدبلوماسية بوصفها وسيلة لفض المنازعات.

كما أن هدفي السلام والأمن اللذين نسعى الى تحقيقهما يجب بالضرورة أن يتضمنا كبح انتشار الأسلحة بجميع أنواعها.

ونزع السلاح العام والكامل ما زال منذ سنوات عديدة أحد أهداف الأمم المتحدة الرئيسية التي يمكن أن يؤدي بلوغها الى تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية للجميع. ولا بد من الإبقاء على الهمة التي نبديها في السعي الى هذه الأهداف، بل وأن نزيدها إذا أردنا الوفاء بآمال البشرية في تجنب محرقة جديدة.

ولبلوغ هذه الغاية يعتقد وفد بلدي أن من واجبنا أن نستمر في تشجيع التخفيض الملموس للتهديد النووي والقضاء على المواد الانشطارية الخاصة، وتحويل المنشآت النووية الى الأغراض السلمية وحدها.

وجميع هذه المهام الملحة تحتاج الى دعم غير مشروط من الدول كافة، وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، حتى يتاح لنا استخدام الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح لأغراض التنمية.

والبلدان الأفريقية، اقتناعا منها بضرورة تحرير قارتنا من الأسلحة النووية، اختتمت نظرها في نص معاهدة بليندابا التي ستجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا الصك الذي تم إعداده عملا بالإعلان ذي الصلة الصادر عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، سيوقع في مصر في الغد القريب. ووفد بلدي يرحب بهذا التطور باعتباره تمهيدا لتجريد افريقيا من الأسلحة النووية،

وإسهاما في الاتجاه الدولي نحو عدم الانتشار. ووفد بلدي يرى في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤخرا الى أجل غير مسمى، والمفاوضات الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، عزم المجتمع الدولي على تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء على سائر أنواع أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالذات، تعتقد توغو أن تمديدها الى أجل غير مسمى ليس غاية في حد ذاته؛ وأن علينا أن نفعل كل ما في الإمكان لضمان أن تستجيب لتطلعات جميع الأطراف.

وخلاصة القول إن توغو تعلن التزامها العميق بمختلف التدابير التي تنادي بها الأمم المتحدة للتحكم في الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وما زلنا نواصل تأييد جميع المبادرات التي يمكن أن تيسر من نزع السلاح والحد من التسلح، لأن هذه التدابير جميعا يمكن أن تساعد على صون السلام والأمن الدوليين.

وفي سياق البنود المتصلة بنزع السلاح، يود وفد بلدي أن يذكر بالحاجة الماسة الى تعزيز قدرة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح. فهذه المراكز التي صممت للنهوض بالسلام ونزع السلاح في مختلف المناطق، تحتاج الى التمويل لكي تؤدي وظائفها وتنفذ برامجها وأنشطتها بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وهذا ينطبق بشكل خاص على مركز أفريقيا، الذي يتخذ بلدي مقرا له. ولهذا أود أن أناشد حسن استعداد جميع الدول الأعضاء كي تدعم هذا المركز عن طريق تقديم ما يحتاجه من الدعم والمساعدة للاضطلاع بأنشطته والإسهام في صيانة وتعزيز السلم والأمن، اللذين تحتاجهما أفريقيا أمس الحاجة لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن الميثاق الذي اعتمدناه في سنة ١٩٤٥ يذكر في ديباجته أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على أنفسها أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وبعد خمسين سنة، يتعين علينا أن نقيم أثر الإجراءات المتخذة على طول الطريق لحسم المشاكل الجسيمة للتنمية.

من الواضح أن هناك جهودا جادة تبذل كل يوم للقضاء على الفقر والمجاعة وسوء التغذية والمرض والأمية. ولكن، على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، لا بد لنا أن نلاحظ أن الكثير من الشعوب، وخاصة في البلدان النامية، لا تزال تعيش في فاقة شديدة وتتعرض لمختلف الآفات. وبعبارة أخرى، إن الحالة في تلك البلدان حالة مأساوية: إن أكثر من نصف بليون إنسان يعيشون في فقر مدقع؛ ويعاني أكثر من ١٨٠ مليون طفل من درجة خطيرة من سوء التغذية؛ ولا يحصل أكثر من ١,٥ بليون شخص على الرعاية الصحية الأولية. وكل ذلك يؤدي، كما يمكن توقعه، الى وفاة حوالي ٣ ملايين طفل كل سنة.

وهذه الحقيقة المرة هي نتيجة لما تتسم به علاقات التعاون الدولي من إنعدام العدالة والإنصاف. وفي ضوء غياب التفاهم والتضامن الحقيقيين لدى الدول الأعضاء، فإن أفقرها تستمر في معاناتها والثرية منها تزداد ثراء. والاختلالات في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب لا تعبر عن روح ميثاقنا. فمنذ عقود دعت البلدان النامية الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وإنصافا، ولكن شواغلها لم تؤخذ بصورة كافية في الحسبان.

وفي هذا الصدد، لا مغالاة في القول بأن الانخفاض المستمر في أسعار سلعنا الأساسية؛ والتدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري؛ والمشاكل المتصلة بوصول منتجات البلدان النامية، بشكل عام، والبلدان الأفريقية بشكل خاص، الى الأسواق العالمية؛ بالإضافة الى عبء الديون الخارجية، كلها عقبات يتعين إزالتها إذا أردنا تسريع عملية التنمية المستدامة وتعزيزها.

ولذلك فإن من المهم أن يضاعف شركاؤنا في البلدان الصناعية محاولة فهم مشاكلنا من أجل أن يحسنوا قدرتهم على دعم جهودنا. ويجب أن يسعى هذا الدعم المتعدد الأوجه الى إعطاء أسعار مجزية لسلعنا الأساسية وتقديم الدعم التكنولوجي اللازم

لتصنيع هذه السلع لضمان وصول منتجاتنا الى الأسواق الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة خاصة لأفريقيا لبناء الهياكل الصناعية القادرة على البقاء والاستمرار والتنافس.

وفي هذا الصدد، يدعو بلدي جميع المعنيين بالتنمية، وخاصة البلدان الصناعية الحريصة على مستقبل أفريقيا، الى إعطاء زخم جديد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهما الوكالتان الرئيسيتان في منظومة الأمم المتحدة المعنيتان بالنهوض بالتصنيع وتنمية التجارة في البلدان النامية عامة وفي أفريقيا بشكل خاص.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي وتحريره نتيجة للاتفاقات الأخيرة التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي، ينبغي لنا أن نهيئ فرصا جديدة للتعاون بغية مساعدة البلدان الأفريقية على أن تصبح جزءا من النظام التجاري العالمي وتستفيد من المزايا التي يوفرها من أجل النمو. والسبيل البسيط الى ذلك يتمثل في مساعدة أفريقيا، من خلال نقل التكنولوجيا اللازمة، على التقدم مثل المناطق الأخرى والاستجابة للأوضاع الجديدة التي تنظم الوصول الى الأسواق كيما تصبح عنصرا فاعلا حقيقيا في منظمة التجارة العالمية.

إن آفاق التنمية في افريقيا لا تبشر بالخير بسبب أن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي هش للغاية والجهود المبذولة حتى اليوم من أجل التقدم ذهبت هباء. وواقع الأمر أن أفريقيا تقبع مشلولة تحت ثقل عبء ديونها. ففي عام ١٩٩٤، وصل عبء ديونها الى مبلغ ٣١٣ بليون دولار، وهو يمثل اليوم ٢٣١,٣ في المائة من حصيلة صادراتها، أو في المتوسط ٧١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى الدول الأفريقية جعل أفريقيا في وضع اقتصادي خطير للغاية.

إن البلدان الأفريقية، بدلا من أن تقبل هذا الوضع باعتباره مصيرها المحتوم، وإدراكا منها بأنه يتعين عليها أن تعتمد على جهودها الذاتية، اعتمدت في مصر برنامج عمل القاهرة، الذي يرمي الى ضمان العودة فورا الى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية وتطبيق استراتيجية عالمية ومتماسكة. وبلادي على استعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية في تنفيذ هذا البرنامج.

وفيما يتعلق بمسألة الديون، وهي قضية حاسمة، تود توغو أن تناشد مرة أخرى المجتمع الدولي والدائنين بصفة خاصة النظر في إلغاء الديون التساهلية المعاد جدولتها في نادي باريس. وإننا نحث على اعتماد تدابير مبتكرة لتخفيض الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك إعادة شراء تلك الفئة من الديون بحصيلة مبيع جزء من احتياطي الذهب لصندوق النقد الدولي. وباختصار، يلزم معالجة هذه المسألة على أساس منصف للتوصل الى حل دائم.

وبالإضافة الى ذلك، يجب أن تشمل عملية إعطاء زخم جديد للتنمية في أفريقيا تعبئة الموارد المالية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة على السواء. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي شركاءنا في البلدان المتقدمة النمو الى تجديد وتعزيز التزامهم السياسي بدعم إنعاش الاقتصاد الافريقي، لأن الاستقرار الاقتصادي والمالي في أفريقيا سيكون بالتأكيد في مصلحة الاقتصاد العالمي.

إن توغو تقدر حق التقدير الجهود التي بذلتها الأمم التحدة والمجتمع الدولي خلال الـ ٥٠ سنة الماضية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية. وإننا نحيي بشكل خاص المبادرات التي أدت الى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، والبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، علاوة على إعلان باريس وبرنامج العمل للبلدان الأقل نموا في التسعينات.

ولكن من دواعي الأسف أن تنفيذ هذه الصكوك، التي استطاعت مراعاة شواغل أفريقيا في مختلف مجالات التنمية، لم ينل بعد الدعم الذي يستحقه من أجل أن تعود بالفائدة على قارتنا وعلى البلدان

الأقل نموا بصفة خاصة. وآية ذلك أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي الذي كان ينبغي تحقيقه لم يصل الى مستوى توقعات شعوب افريقيا.

وفي ضوء الوضع الراهن للتنمية في أفريقيا يتعين على المجتمع الدولي أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف المحددة، لا في برنامج العمل الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات فحسب بل أيضا في برامج العمل الأخرى. فافريقيا بحاجة الى أن تلقى اهتماما خاصا يتناسب مع مشاكلها، وفي مقدمتها الفقر. والواقع أنه، وفقا للأرقام التي حصلت عليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، زاد عدد الأشخاص الأكثر فقرا من ١٠٥ ملايين في عام ١٩٨٥ الى ٢١٦ مليونا في عام ١٩٩٠ وقد يصل الى ٣٠٤ في عام ٢٠٠٠.

إن الأمن الجماعي الذي تتطلع إليه كافة الشعوب يتوقف أيضا على التوصل الى حلول تتحلى بالعزيمة والمصداقية لمشكلة الفقر التي يتعرض لها جزء كبير من العالم. وعلى نفس المنوال، يتعين على مؤسسات بريتون وودز أن تفعل المزيد لضمان أن تكون برامج التكيف الهيكلي قابلة للتنفيذ سياسيا واجتماعيا وإنسانيا في البلدان التي يتعين عليها تنفيذها. ويوافق وفدي على المقترحات بإصلاح النظام التمويلي والنقدي الدولي من أجل تكييفه مع احتياجات الوقت الراهن، وجعله أكثر إنصافا وتمكينه من الاستجابة للتطلعات الحقيقية للشعوب.

وفي معرض سعيها لإيجاد حلول ملائمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بادرت الأمم المتحدة هذا العام إلى تنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. ورحب بلدي بعقد مؤتمر القمة هذا، وهو أول مؤتمر قمة في تاريخ منظمتنا يتيح هذه الفرصة الرائعة من أجل التفكير العميق وعلى أرفع المستويات في قضايا التنمية الانسانية والاجتماعية البالغة الأهمية بالنسبة للبشرية. ويرحب وفدي بالالتزامات العشرة المعتمدة في مؤتمر القمة، ويأمل أن تبدي جميع بلداننا في تنفيذ هذه الالتزامات لمنفعة العالم بأسره نفس الحماس الذي دفعها إلى الإعداد لمؤتمر القمة والاشتراك فيه.

والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عـُقد قبل أيام قلائل في بيجينغ، شاهد آخر على تصميم منظمتنا على عدم إهمال أي هدف من الأهداف التي وضعتها لنفسها. وحكومة توغو، التي تقدر الدور الفعال الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية وتوليها أرفع منزلة في المجتمع البشري، لن تألو جهدا من أجل تنفيذ توصيات ذلك المؤتمر. ونحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بنصيبه في المسؤولية عن تنفيذ هذه التوصيات حتى يتسنى للمرأة أن تلعب دورها في بناء عالم سلمي مزدهر.

وبالنسبة لمسألة البيئة، يرحب وفدي بالتوقيع في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ونرحب بصفة خاصة ببدء سريان اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ. بيد أننا لا نعتقد أن التوقيع على هذه الاتفاقيات ودخولها حيز النفاذ يعتبران غاية في ذاتهما. وفي ضوء القلق العالمي الذي أبدي منذ بضعة أعوام بشأن التدهور الشاسع في البيئة، والحماس الذي أثاره مؤتمر ريو ينبغي أن تتخذ بلداننا التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الصكوك الدولية القانونية المختلفة.

في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر القادم ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ولقد كان من الصعب في بعض الأحيان أن نضع موضع التنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو، كما أن النتائج المتحققة لم ترق دائما بشكل كامل إلى مستوى تطلعاتنا. ولكن مع بداية هذه المرحلة الجديدة، يمكن للمرء أن يأمل - على أساس العبر المستخلصة من تقييم أنشطة نصف العقد الماضي وقدرة الدول الأعضاء على التكيف مع وقائع السيناريو الدولي المتغيرة دوما - أن ترقى منظمتنا حقا إلى مستوى طموحاتها الجديدة.

وفي عشية بدء النصف الثاني من المائة سنة الأولى من عمرها، يجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على عالميتها وتدعم حيويتها وذلك بالإصلاح الحصيف والتعزيز اللازم للمنظومة بأكملها وأجهزتها الرئيسية، بما في ذلك مجلس الأمن، حتى تسود العدالة والإنصاف.

إن المهام الضخمة التي تنتظر منظمتنا في عشية الألف عام الثالثة تقتضي من الدول الأعضاء إرادة سياسية أكبر حتى يمكن تحقيق هدف عملية إعادة الهيكلة وإضفاء الطابع الديمقراطي الجارية حاليا بما يحقق رضا الجميع، وحتى يتسنى لجميع الدول الاشتراك معا، على أساس المساواة في السيادة، في إدارة شؤون العالم. والإرادة السياسية ذاتها مطلوبة لكي تستعيد مساعدة التنمية مركزها كشيء له الأولوية حتى يحظى الرجال والنساء والأطفال في بلدان الجنوب بالدعم الذي يعد أساسيا لازدهارهم.

وبقيامنا بكل هذا نكون قد أسهمنا إسهاما عظيما في النهوض بحقوق الإنسان وبالحق في التنمية، وهذه طريقة أخرى لتجنب التهديدات الموجهة للسلم والأمن، محليا وإقليميا وعالميا.

وبالنسبة لبلدي فإنه يجدد التزامه بالمثل النبيلة للأمم المتحدة، وكما هو عهده دائما، سيبذل قصارى جهده من أجل المساعدة في بناء عالم من السلم والعدالة للجميع.

الرئيس بالنيابة: والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية بروني دار السلام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية.

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بمناسبة احتفالنا قريبا بذكرى مرور نصف قرن على عمل الأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أبدا بتقديم تحيات بروني دار السلام الحارة إلى جميع زملائنا الأعضاء بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين.

كذلك، قبل التعقيب على حالتنا الراهنة، أود أن اغتنم هذه الفرصة الوجيزة لكي أوجه الشكر إلى مجموعتين من الناس لا ينشر عنهما الكثير وآمل ألا يتم تجاهلهما في الاحتفال العام.

أولا، أعتقد أنه سيكون من الملائم تماما في هذا الوقت التنويه بهؤلاء الذين خدموا هذه المنظمة في الميدان، سواء بوصفهم ممثلين لشتى وكالاتنا أو بوصفهم جزءا من عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا الخاصة. إن عملهم كان دائما في صميم جهود الأمم المتحدة. ولقد أتاح عملهم للناس في جميع ربوع العالم الفرصة للتطلع إلى المستقبل بأمل، ونتمنى لجميع المنخرطين في هذا العمل نجاحا كبيرا مستمرا.

وفي الوقت ذاته، أود أن أنظر إلى خارج جدران منظمتنا، وأن أوجه الشكر لمستضيفينا. وهنا أشير إلى أهالي نيويورك وأهالي سائر المدن في العالم الذين ما فتئوا منذ خمسين سنة يقبلون المسؤولية الكبيرة المترتبة على كون مدنهم أماكن لانعقاد اجتماعات الأمم المتحدة. إن دعمهم واخلاصهم حاسمان، وأود أن أعبر عن امتناننا الجزيل لهم.

اسمحوا لي أن انتقل الآن إلى عملنا الحالي، وأن أزجي التهنئة للرئيس على انتخابه. وإنني لواثق أنه سيحسن قيادتنا خلال هذا العام الذي نأمل أن يكلل بالنجاح الباهر.

أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق، سعادة السيد أمارا إسي، على إسهامه في عملنا على مدى العام الماضي، وأن أقدم أطيب التمنيات للأمين العام وموظفيه.

في ضوء كل التغييرات التي وقعت مؤخرا في الشؤون الدولية، تأتي الذكرى السنوية الخمسون لمنظمتنا في مرحلة حاسمة. لذلك أود أن أعرض بعض الأفكار بشأن النهج الذي نود، نحن في بروني دار السلام، أن نرى الأمم المتحدة تتخذه في المستقبل.

قبل خمسين سنة، في الدورة الأولى للجمعية العامة، وصف الرئيس ترومان الغرض من الأمم المتحدة بأنه:

> "إيجاد الوسائل اللازمة للحفاظ على السلم الدولي مستقبلا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأولى، الجلسات العامة، الجلسة الرابعة والثلاثين، ص ٦٨٢)

ولقد كان النهج الذي اتخذته الأمم المتحدة في ذلك الوقت ناجحا. فقد منع بكل تأكيد الدول الكبرى

من شن الحرب ضد بعضها في أوروبا. بيد أنه قد أدى أيضا إلى الحرب الباردة. والآن انتهت هذه الحرب الباردة، لكن يبدو أنها قد تركت وراءها حالة تنطوي على احتمالات كبيرة بعدم الاستقرار في بقية العالم.

والكثير من هذا، بطبيعة الحال، هو نتيجة التغييرات التي حدثت في الخمسين سنة الماضية. لقد تغيرت مراكز القوى، وتغيرت بؤر الخطر. وأصبحنا جميعا نعتمد على بعضنا اعتمادا أكبر من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية. إن التغييرات التي حدثت كانت عميقة جدا لدرجة أن الكثيرين منا يشعرون بأنها قد تتطلب إصلاحا عميقا بنفس القدر لهذه المنظمة.

إن بروني دار السلام عضو جديد إلى حد ما، بيد أننا نميل إلى الاعتقاد بأن لهذا الشعور أسبابا وجيهة. إننا نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتكيف مع التغير. ونأمل أيضا أن يتسنى هذا قريبا. إن المستقبل قد ينطوي على بعض المشاكل الخطيرة جدا، وهذه ستتطلب أمما متحدة مستعدة استعدادا جيدا لمعالجتها.

والبوادر المقلقة جدا التي تشير إلى ما يمكن أن ينتظرنا واضحة تماما بالفعل. فهناك مشاكل انسانية على نطاق واسع. ونحن نواجه مسائل اجتماعية وبيئية تترك أثرها على العالم بأسره. ويوجد عدم استقرار في الشؤون المالية العالمية. والمنازعات التجارية تعكر صفو التجارة الدولية. ويوجد أيضا ما نعتقد بأنه أخطر الشواغل كلها، ألا وهو الاتساع المتزايد لفجوة التنمية القائمة بين الشمال والجنوب.

وهذا كله يعني أن الأمم المتحدة تواجه جدول أعمال زاخرا بالتحدي وهي تبدأ الـ ٥٠ عاما الثانية من وجودها. ويوجد الآن وضع دولي قائم يحتم علينا أن نعترف بما لكل منا من مصلحة في رفاهية الآخرين. ويتعين على جميعنا أن نؤكد مجددا التزامنا بالعمل معا عن كثب بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة.

ولعل أكثر الظواهر تشجيعا في الشؤون الدولية اليوم أن البلدان في كل ناحية من أنحاء العالم تحاول جاهدة أن تتصدى في الواقع لهذا التحدي الجديد. وأعتقد أيضا أنه من المناسب القول بأن كل ما يمكن أن تفعله الدول فرادى أو المجموعات الاقليمية تبذل الآن فعلا محاولات لفعله.

وإذ أقول ذلك، لا بد من أن أضيف أنه يوجد شيء واحد لا نستطيع أن نفعله: فما من بلد أو مجموعة إقليمية تستطيع لوحدها أن تجعل العالم بأسره عالم استقرار وسلم. لهذا السبب، نعتمد على الأمم المتحدة. فهي الآلية الوحيدة التي يمكنها أن تتصدى للأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار. لذلك، أود أن اقول بأن هذه المسؤولية هي أهم مسؤولية تتحملها الأمم المتحدة اليوم. ولو أريد لها أن تتحملها بنجاح، أقول أيضا بأنه يوجد عدد من الدروس المفيدة التي يتعين تعلمها من التجارب الأخيرة.

وأول هذه الدروس يأتي من الأزمة التي تواجهها حكومة البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩١. ويسرنا طبعا أن نرى في ذلك البلد بوادر أمل تلقى منا كل ترحيب.

ومع ذلك، أعتقد بأنه من الصعب جدا لمعظمنا أن ننسى المعاملة السيئة التي عومل بها موظفو الأمم المتحدة. ولا نريد أبدا أن نشعر مرة أخرى بمثل الاحباط الذي شعرنا به حيال عدم تمكن ممثلينا من تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

والمأساة البوسنية طرحت بصورة واضحة عددا كبيرا من الأسئلة. ولكن، قبل كل شيء، أشعر بأنها علمتنا درسا هاما للغاية. فاذا أرادت الأمم المتحدة أن تنخرط في حالة مماثلة لهذه الحالة في المستقبل، يجب أن يعطى ممثلوها جميع الموارد التي يحتاجون اليها، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم بصورة فعالة.

وثمة درس ثان يمكن استخلاصه يأتينا من الشرق الأوسط. ولا يزال يحدونا الأمل في أن تصل عملية السلم هناك إلى خاتمة عادلة وشاملة. ومع ذلك، فإن ما ظهر في فلسطين هو ما كان جليا أيضا في كمبوديا. فمفاوضات السلم، بل حتى معاهدات السلم، تتطلب ما هو أكثر من مجرد اعتراف رسمي من جانب المجتمع الدولي. فما يحتاج

إليه هو مساعدة عملية منا جميعا لو أريد للسلم أن يكون سلما دائما.

والدرس الثالث الذي تعلمناه مؤخرا هو الاعتراف الكامل بأن نهاية الحرب الباردة جعلتنا ندرك جوانب عديدة أخرى للأمن أعمق من مجرد جانب الدفاع العسكري.

ويحدونا الأمل في أن تدخل معاهدة للحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ في العام المقبل. فذلك سيكون أنسب سبيل لابداء عرفاننا بما جرى هذا العام من تذكير بهيروشيما وناغازاكي. وسيعني أيضا أن الكل يقبل بأن استعمال الأسلحة النووية مرة أخرى أمر لا يمكن التفكير فيه، والهدف النهائي إنما يتمثل الآن في ازالة جميع هذه الأسلحة. وإذا قبلت هذه الفكرة حقا، لم يعد من المستطاع منطقيا التمسك بالفكرة القائلة بأن الأسلحة النووية أسلحة رادعة. ولم تعد ثمة حاجة للاستمرار في اجراء تجارب على هذه الأسلحة.

بدلا من ذلك، سينطبق منطق فترة ما بعد الحرب الباردة فيفضي بنا إلى مفهوم الأمن الأحدث. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نفعل ما في وسعنا للاستفادة من عائدات السلم، وأن نعمل معا للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي نواجهها جميعا.

ويوجد درس آخر أعتقد بأن هذه الآونة المبكرة في فترة ما بعد الحرب الباردة قد علمتنا إياه. وهو الدرس الذي لعله أكثرها إلحاحا ألا وهو ضرورة سد الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب من حيث التنمية وإمكانية تحقيق التقدم.

والأمين العام اقترح تحولا هاما يتمثل في نقل تركيز الأمم المتحدة من السياسة إلى التنمية العالمية الاقتصادية. وأعتقد أن الأمين العام على حق تماما، فمن الضروري أن تتحرك الأمم المتحدة في هذا الاتجاه. وعمليات حفظ السلم، على ما لها من قيمة كبيرة، هي استجابة مكلفة وقصيرة الأجل للسلم العالمي. ويكمن الحل الأبعد مدى في التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق. وما نطلبه هو القيام بذلك على نحو عاجل لأن مرور الوقت ليس في صالح الدول النامية.

ومن الطبيعي ألا نستطيع أن نتبنأ بالشكل الذي ستؤول إليه الأمم المتحدة في نصف القرن المقبل من وجودها. ولكن أعتقد بأن هناك شيئا واحدا لا ريب فيه. فالعالم يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى هداية القوة المعنوية لمبادئ الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على أن الأمم المتحدة تحظى في الجهود التي تبذلها من أجل أن تبقى قوية وفعالة وذات مصداقية بدعم والتزام حكومة وشعب بروني دار السلام الدائمين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والسياسية في جمهورية سان مارينو، سعادة السيد غبريال غاتي.

السيد غاتي (جمهورية سان مارينو) (تكلم بالايطالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بملاحظة شخصية. فقبل وصولي إلى نيويورك للمشاركة في هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة، فكرت مليا فيما يمكن أن تسفر عنه هذه المناقشة من نتائج ملموسة. وحاولت بصفة خاصة أن أحدد ما للدول الأعضاء في الوقت الحاضر من سلطان وقوة - ولا سيما الدول الأعضاء الصغيرة مثل الدولة التي أنتمي أنا إليها - من حيث اتخاذ اجراءات حاسمة ترمي إلى منع حدوث الحالات الحرجة وحالات الصراع، ورصدها، وإدارتها، وبصفة عامة، جميع تلك الظروف المنافية لمتطلبات الأمم المتحدة وأهدافها.

وليس هناك حاجة إلى استخدام سيل من العبارات لوصف جميع الآفات التي تحيط بمجتمعنا الدولي، والتي تتجلى فيها التغيرات المقلقة والخطيرة في مواقفه، وقبل كل شيء في تفكيره. وأعتقد في الحقيقة بأن الحالة الراهنة في يوغوسلافيا السابقة، وحدها، تلخص وتبين جميع هذه العوامل بالتفصيل.

أولا، هناك الحرب التي بسبب طول أمدها، تبدو وكأنها أصبحت مقبولة بصفة عامة كحالة محتومة ولا مفر منها، وهي حرب لا تزال دائرة على الرغم من كل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي وتفاوضي وسياسي. وهي حرب شهدت فترات هدنة قليلة، لم تحترم، حرب استخدمت فيها أسلحة متطورة على الرغم من جميع أنواع الحظر المفروضة عليها، حرب نتجت عن المضاربة وللسعي الى الربح مهما كان الثمن.

يجب أن تتوفر للأمم المتحدة القوة اللازمة للتصدي للحرب. ومن الواضح أيضا أن القرارات والإدانات والحظر وإرسال قوات حفظ السلم - التي يتبين أحيانا أنها عديمة الجدوى ويصبح أفرادها ضحايا أبرياء - لم تعد كافية. لماذا إذن لا نعترف بأن الأمم المتحدة قد كشفت، خاصة في يوغوسلافيا السابقة، عن ضعفها وعدم قدرتها على وقف المذابح؟

لا بد من وجود حل آخر. فلنتأمل في نهج أكثر فعالية ونكيف الأدوات التي في متناول أيدينا مع عالم يبدو أن الصلف والغرور والشر أمور أصبحت تتفشى فيه على نحو متزايد.

ومع أن الأمم المتحدة حققت انجازات هامة ونتائج ايجابية تستحق الاعتراف والتقدير بصفة عامة، فإن الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، ليست ولا يمكن أن تكون، مجرد حدث تذكاري، بل يجب أن توفر هذه الذكرى السنوية فرصة للتقييم والاستعراض وإجراء التعديلات حيث يكون ذلك ضروريا.

لقد نوقشت لعدد من السنين بعض التغييرات الهيكلية في أجهزة الأمم المتحدة الهامة، ويدور نقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن كما تدور مناقشة أخرى - باهتمام وحيوية أقل بشأن إمكانية تمتع الدول الأصغر تمتعا كاملا بلا حدود بالحقوق والفرص التي يمنحها لها الميثاق.

هذه كلها مسائل هامة تهتم بها بلادي اهتماما عميقا. ألا ينبغي لنا أن نولي إدارة الصراعات وحسمها الأولوية القصوى؟ إنني لا أشير فقط الى الصراعات الدولية بل أشير أيضا الى بعض الحالات الداخلية بسبب ما تنطوي عليه من انتهاكات خطيرة ونتائج مفجعة تكون محل إدانة اجماعية. إن هذه الحالات يجب أن تعتبر مسائل تهم العالم كله.

وفي هذا الصدد لا بد أن أشير الى أحد الجوانب الهامة للحالة الراهنة في يوغوسلافيا السابقة وهي انتهاكات حقوق الإنسان. هذه الحقوق الواردة في وثائق الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي إعلانات أخرى، تنتهك الآن جميعها بصورة سافرة. وامتهان الكرامة الإنسانية من أخطر الانتهاكات جميعا، فهو يستند الى عدم الاعتراف بالإنسان وبحرية ممارسة الدين، والانتماء الى أقلية والاختلاف عن الأكثرية أو حتى عن الأقلية.

وأعتقد أن أكبر تحد يواجه البشرية، ونحن نقترب من عام ٢٠٠٠، يتمثل في ممارسة التسامح. فالحرب والجوع والحاجة الى العثور على عمل مجز وتطلع الأفراد الطبيعي الى تحسين مستويات معيشتهم، والصراعات الطبقية أمور لا تزال قائمة. والسعي الى التفوق من قبل مجموعات عرقية وأقليات، وما ينتج عنه في أحيان كثيرة من ممارسات التدمير الشامل، لا يختلف عن النظرية القديمة المرفوضة، نظرية التفوق العنصري التي عاشتها أوروبا بشكل مؤلم خلال الحرب العالمية الأخيرة. ويجب أن نتذكر أيضا عدم وجود حماية للأطفال وعدم احترام النساء وأجسادهن، إن هؤلاء يصبحون ضحايا للعنف الذي يرتكب بناء على أسس عنصرية لا يصدقها العقل. هذه العوامل جعلت حركات الهجرة عنصرا يكاد أن يكون طبيعيا في مجتمعنا الدولي.

لقد حذرتنا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من قدوم ظاهرة جديدة واسعة الانتشار - شوهدت بالفعل في بعض البلدان الأفريقية - ستترتب كنتيجة منطقية على الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وتشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ندائها الى فئة جديدة من الأشخاص المشردين داخليا الذين أرغموا على مغادرة منازلهم وحرموا من ممتلكاتهم القليلة ومن فرص العمل. وفي نفس الوقت تظهر التقديرات

تدفقا متزايدا دوما للاجئين الذين يتركون أوطانهم بحثا عن مكان يعيشون فيه وعن فرص، ولو متواضعة، تمكنهم من بدء حياة جديدة.

وهكذا فإن الأجيال القادمة ستعيش حتما في مجتمع يختلف عن مجتمعنا. مجتمع يمكن أن يكون فيه جيرانهم أو زملاؤهم من لون أو عرق مختلف، يمارسون دينا مختلفا، ويؤدون طقوسا تقليدية غير معروفة لدينا، وتكون لهم عادات مختلفة، ويواجهون المشاكل والحياة عموما بطريقة مختلفة تماما. وبغية تأمين التعايش السلمي والعادل يجب على الأجيال المقبلة أن تتعلم كيف تتكيف مع هذه الحقيقة الجديدة وأن تتفهم وتقبل المبدأ المتمثل في أن الناس جميعا متساوون وأحرار في الاختلاف.

لا بد أن ينبع التضامن من هذه القناعة وأن يترجم الى سلوك متسق. فلا ينبغي أن يتخذ الإعراب عن التضامن شكل أعمال الإحسان أو التبرع بما يفيض عن الحاجة مع الحرص على عدم فقدان مركز المرء الاقتصادي المنعم. يجب أن يكون هناك التزام من جانب جميع الدول بأن تجعل التضامن فيما بينها أسلوب حياة. إن الجوع والكوارث الطبيعية، وتدمير البيئة الذي يكون من صنع الإنسان، والحروب والمجاعات والفقر المزمن في بعض المناطق ولدى بعض الشعوب - الذي ينتج ويتفاقم بسبب سوء الإدارة من جانب حكامهم - أمور لم تعد بعد مجرد مناسبات عارضة تتطلب فورة سخاء. لقد أصبحت هذه العوامل اليوم قاسما مشتركا قائما في العالم يتطلب التزاما متضافرا ودائما.

ينبغي للبلدان الغنية أن تقدم المساهمات اللازمة لمساعدة البلدان الفقيرة على استئصال الأسباب العميقة الجذور للبؤس بصياغة سياسة موحدة عالمية مسؤولة وشفافة. وينبغي الحرص على عدم إثقال كاهل البرامج المتفق عليها بهياكل إدارية قد تثقل على الموارد المالية وتؤخر إمكانية التدخل العاجل بسبب ما تثيره من العقبات البيروقراطية.

وتعتقد سان مارينو أن هناك مسائل أخرى كثيرة تستحق الاهتمام اليقظ والأولوية القصوى.

وتعتقد سان مارينو أن الوقت قد حان لإعادة التفكير في إداة الحظر ومدى فاعليتها وقبل كل شيء في عواقبها. وفي عينة الصراعات المسلحة يعتبر العزل الدولي لدولة ما أداة معنوية وسياسية سليمة لممارسة الضغط على تلك الدولة وحافزا قويا لها على التغيير، خاصة إذا كان في تلك الدولة نظام مناهض للديمقراطية لا يعترف بحقوق مواطنيه أو الحقوق التي يرسيها القانون الدولي في سلوكه تجاه الأمم الأخرى ولا يحترم هذه الحقوق.

بيد أنه عندما يفرض حصار على بلد ما لفترات طويلة، فإن هذا الحصار يؤثر أيضا على قطاعات هذا البلد الاجتماعية والتجارية. وفي هذه الحالة لا يكون النظام هو الضحية الأساسية، بل السكان الذين يعانون أصلا من ذلك النظام وليست لديهم على الأرجح القوة ولا الوسائل اللازمة لتغييره أو الاطاحة به. وهذا وضع غير مقبول.

فعندما يؤدي فرض الحصار الى بؤس السكان والى تدهور الهياكل الأساسية لبلد ما، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية فيها، يتعين إعادة النظر في أمر هذا الحصار، وتكييفه لمواجهة الاحتياجات المتصلة بحقوق الإنسان.

وتعتبر عقوبة الإعدام قضية أخرى بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي، قضية نوقشت مرارا في الجمعية العامة. وليس من الصعب أن نفهم أن بلدانا معينة - خاصة تلك البلدان الشاسعة الأراضي والكثيرة السكان - تحتاج الى وسائل ردع قوية بغية صون النظام وحماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم وتوفير السكينة لهم. ومن المعترف به بصفة عامة أيضا أن بعض الجرائم والفظائع والجنايات الخطيرة ينبغي معاقبتها بشدة. ومع ذلك فإن عقوبة الإعدام تعد ردا خطيرا جدا وإجراء فادحا لا تستطيع تقبله البلدان التي تؤمن بالحق في الحياة، وبإمكانية التوبة الحقة والتي تؤمن قبل كل شيء باحتمال وقوع خطأ من جانب الشخص الذي ينطق بهذا الحكم.

السيد غاني (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تستطيع جمهورية سان مارينو أن تخفي قلقها العميق إزاء مشكلة الأسلحة وزيادتها، ولا سيما الأسلحة النووية. ونحن نأمل التوصل الى نزع للسلاح

عالمي ومراقب ولا رجعة عنه. فلا غنى لمجتمع متقدم ومتحضر حقا عن اللجوء الى حكم القانون والتسوية السلمية للمنازعات والى الوساطة والمحافل الدولية. ومما يؤسف له أن الكثيرين ما زالوا يعتبرون التهديد بالقوة واستعمالها الأداتين الوحيدتين لبقاء الدولة.

ثم إن انتاج وتكديس الأسلحة النووية، ناهيك عن إجراء التجارب النووية، قد أصبحت ملامح طاغية للعالم المعاصر، مما يشكل تهديدا خطيرا لأمن الدول ولحماية البيئة ولوجود الكثير من الأفراد. ولا يعدو مفهوم القوة النووية باعتبارها رادعا أن يكون تعبيرا رشيقا يخفي خطرها الحقيقي. فهي درع يخفي وراءه رغبة بعض الدول في الهيمنة. وقصارى القول إن تلك واحدة من النظريات القديمة التي تقوم على أساسها أنظمة معادية للديمقراطية والليبرالية. ومن واجبنا أن ننقذ أجيال المستقبل من تهديدات الأسلحة النووية. وتأمل سان مارينو أن تشجع فتوى محكمة العدل الدولية التي التمستها الجمعية العامة على بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لآخر المتحدثين في القائمة وهو سعادة روبرتو روباينا غونزاليز، وزير خارجية كوبا.

السيد روباينا غونزاليز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ليس هناك من جديد في صحافة هذه الأيام. "التوترات الاثنية تتزايد في شتى أنحاء العالم"؛ "العنف يودي بحياة ضحية عمرها ثلاث سنوات"؛ "القلق يتزايد بشأن التفشيات الجديدة لحمى الضنك"؛ "القتال مستمر في البلطيق"؛ "شاب ينتحر بعد قتل والديه وأخيه وثمانية أشخاص"؛ "أطفال العالم الثالث مهددون بالإصابة بأمراض العالم الغربي". أهذا هو السلم؟ أهذا هو العالم الجديد؟ أهذا هو النظام الجديد الذي ألزمنا أنفسنا به منذ ٥٠ عاما؟ والآن وبعد قرن من نهاية الحرب العالمية المدمرة هل اتحدت الأمم حقا؟

قبل فترة وجيزة كان الكثيرون منا يعتقدون أننا ابتعدنا أخيرا عن شبح الحرب العالمية وأن بعض المواجهات القديمة بدأت تجد الحلول عن طريق الحوار والمفاوضات. ومع ذلك تزايدت التهديدات بحرب عالمية بسبب عقود من المنازعات الاقليمية والمحلية الهبتها مجموعة كبيرة من الدوافع منها المنازعات الجغرافية السياسية والاقتصادية والتجارية فضلا عن المنازعات الإثنية والدينية.

وأصبحت أوروبا التي حنكتها حربان عالميتان والتي كانت تظن نفسها محمية بموجب اتفاقات ما بعد الحرب، ساحة الآن لعدد من المواجهات في كل ركن من أركان القارة. ففي البلقان باتت مخيمات القتل التي كنا نعتقد أنها انتهت بموت هتلر تطل برأسها من جديد.

وانقلب الإرهاب الذي كانت تمارسه في الأصل بلدان متقدمة قوية ليوجه نحوها هي كأنه ضربة من ذيل ثعبان فأصبحت الملايين التي كانت تستثمرها من قبل في ارتكابه تنفق الآن للتغلب على شره.

وأصبح الاتجار بالمخدرات أيضا يقض مضاجع المدن الكبيرة غير أن ما يروج لهذا الوباء ليس زراعة أنواع معينة من النباتات في بلدان العالم غير المتقدمة وإنما التساهل في تعاطي المخدرات والحماية المستترة لإنتاجها وتجارتها في تلك المدن ذاتها بقصد تحقيق الربح.

كما أن التطرف وكراهية الأجانب والعنصرية والتمييز على أساس المنشأ الوطني أو العقيدة أو الجنس قد انتشرت الآن من جديد جنبا الى جنب مع شبح الفاشية التي يبدو أنها بعثت من قبرها.

أما العولمة، وهي تعبير شامل ابتدع تحقيقا لمصالح الشركات الكبرى عبر الوطنية، فهي تلتهم الآن الكيانات الوطنية والسيادة والاستقلال الوطنيين متجاوزة حدود المعقول حاملة في طياتها غزوا عاما للفاقة والنمو السكاني والهجرة الجماعية والتردي البيئي الى درجة لا يمكن أن يتجنبها أكثر العتاة في هذا العالم.

وفي الوقت نفسه ما زالت الفوارق الأيديولوجية وفرض التدابير وأعمال العزلة والأثرة بجميع أشكالها تقوض الجهود الجديدة التي تبذل من أجل التكامل على هيئة رابطات، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة دول الكاريبي المنشأة مؤخرا.

وثمة نوع خاص من النزوع الى التعاون فيما بين كل الدول الأمريكية في نصف العالم هذا يقوض تطلعات أمم أمريكا اللاتينية والكاريبي الى تعزيز محافلها الداعية الى القيام بأعمال اقليمية متضافرة والسعي الى توافق الآراء لتلبية احتياجاتها المشتركة.

والبلد الذي ادعى لنفسه الزعامة العليا في هذه المنطقة باعتبارها قدرا صريحا له يتآمر، كما فعل قبل قرنين من الزمان، لإجهاض أي تجمع اقليمي أو دولي للشعوب لا يتفق ومصالحه الوطنية الضيقة.

أما آسيا وأفريقيا اللتان تخلصتا من الاستعمار، فقد تحولتا الى مختبرين تبتلى فيهما المجتمعات ذات الثقافات العريقة والتراث القبلي القوي بنماذج لبرالية وغربية جديدة هي في مجموعها غريبة عن خصائصها الوطنية.

لقد عجزت الأمم المتحدة، بعد خمسين عاما من إنشائها ورغم كل جهودها، عن القضاء على الجوع والفقر والحيلولة دون موت ملايين الأطفال بسبب أمراض قابلة أصلا للشفاء وإنقاذ شعوب بأسرها يعوزها الحصول على كوب بسيط من ماء الشرب النقي.

إن الواقع المفترض الذي يقال لنا إننا نعيشه اليوم لا يمكن أن يحجب عن أنظارنا الأسلحة النووية التي تستطيع، كما يقال، أن تدمر الكوكب ثلاث مرات وكأنما المرة الواحدة لا تكفي. كما أن الإيهام بصورة المستقبل الذي تم بناؤه في المدن الحافلة بواجهات العرض الزجاجية وأنوارها المبهرة، لا يمكن أن ينقذ العالم من النفايات التي يقذف بها في المحيطات ومن تلوث الغرف الجوي وتدمير النظم الايكولوجية وإهلاك الأنواع ومنها الجنس البشري.

ونادرا ما تظهر هذه الأخبار على شاشات التلفزة التي تعرض في البلدان المتحضرة والتي تحكي لنا دوما عن المنظفات العجيبة؛ ولكن كيف للإنسان أن ينظف العالم من شرور الحرب المروعة ومن الفاقة عن طريق هذه المنظفات؟

هنالك أضواء وظلال ولكن يبدو أن الظلال تخيم أكثر من الضوء على جو هذه الجمعية العامة عشية احتفالها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد لاحظت كوبا بقلق، وهي تستعد لذلك الاحتفال، الاسلوب المتسم في الغالب بالغلظة والابتذال الذي تحاول به البلدان عالية النمو اغتنام هذه المناسبة لوضع أسس اقتصادية وقانونية وسياسية جديدة للعالم. فهذه الأسس تسير في عكس اتجاه الأهداف الحقيقية المتمثلة في السلم والتنمية والمساواة والعدل وفي الحفاظ على مبادئ الميثاق الأساسية والتي يجب إعادة العمل بها.

وخلال المناقشات المعقدة التي جرت في الشهور القليلة الماضية أثني كثيرا على فكرة السيادة المحدودة والتدخل الإنساني والدبلوماسية الوقائية على النحو المبين في "خطة للسلام" التي تبدد الأمم المتحدة ثلثي ميزانيتها على تطبيقها.

ولم تخل هذه المناقشات من لمسات من الأفكار الليبرالية الجديدة المتأنقة التي تساوي بين التنمية والمساعدة، وتشترط سلاسل من الشروط المقنعة في شكل نوايا طيبة لا تختلف عن النوايا الطيبة التي تحف بالطريق إلى الجحيم.

إننا ننتقل من عالم ثنائي القطب تميز بالصراع بين الشرق والغرب إلى عالم أحادي القطب يتزعمه الأقوى، ولم تنج من ذلك إلا حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ على الرغم من محاولة البعض القضاء عليهما أو إسكاتهما أو إعادة تثقيفهما، كأن مشاكل العالم الثالث لا تعتمد إلا على النزاعات بين الدول الكبرى وحلفائها في فترة ما بعد الحرب.

وردا على الأغلبية العظمى من دول العالم التي تنادي بالمحافظة على المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي أسس القانون الدولي، نتلقى إجابات تهدف إلى الإطاحة بهذه المبادئ لفائدة حفنة قليلة. وكلما علا صوت التعقل بذلت محاولة لانتهاك حق العالم الثالث في التنمية بغرض آليات يكمن في صلبها عامل الهيمنة، الأمر الذي أقيمت هذه المنظمة خصيصا لمحاربته.

إن كل الجهود التي بذلناها والوقت الذي أنفقناه هنا لإنشاء نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنصافا منيت بالفشل بسبب تعنت الأغنياء، مما جعل الفجوة بين الأغنياء والفقراء تصبح هوة لا يمكن اجتيازها.

وهناك موجة عارمة من الخصخصة تودي بالهياكل الوطنية وتهدد المكاسب الاجتماعية الهامة وإن تكن هشة - التي حققها الجنس البشري في تنميته.

فيجري الآن تحويل شوارع وحدائق ومدن بل وسجون إلى القطاع الخاص. ويبدو أننا، تحت هذا التأثير، نقترب الآن من خصخصة القانون والسلطة العالمية، وهو أمر لا تستطيع الأمم المتحدة نفسها أن تنجو منه، ذلك أن البعض يعتقد أن أغلبية الدول الأعضاء ليس لها الحق في تقرير مصيرها.

لنتفق على هذا: إن العالم قد تغير، ويمكننا أن نكرر ذلك. هذا صحيح، ولكن كيف تغير؟

فبغض النظر عن الإنجازات الهائلة التي حققها الجنس البشري، نجدنا مضطرين في الوقت نفسه إلى التعايش مع معاناة تفوق الوصف وتتنافى مع كل أوجه التقدم المادي والأدبي التي قد تشعرنا ببعض الفخر ونحن على عتبة القرن الجديد.

لقد بدأت الأزمة "الحضارية" في أغنى وأقوى جزء من العالم، وهي تمتد الآن إلى الوكالات الدولية وإلى هذه الساحة الجليلة.

ولا يمكن لبلدان الجنوب أن تكون راغبة في أن يكون لبلدان الشمال أن تفرض الشروط علينا دائما، أو أن تواصل تأييد هذه الفكرة. بل ينبغي لبلدان الشمال أن تنصت لوجهات نظرنا كما أن عليها أن تعدل هي نفسها أنماطها الإنمائية.

وبالرغم من أنه صار من قبيل التأنق الشائع إدراج قضية التنمية الإنسانية على جداول أعمال المناقشات الدولية، فإن تكنوقراطيات ما بعد المرحلة الحديثة تحيلها إلى المركز الثاني من الأهمية. هناك من يحتفلون بسقوط حائط برلين وتهشم العالم الاشتراكي الأوروبي وينسون أنه لم تجر بعد إقامة عالم جديد يحل محله، وأنه على العكس من ذلك، هناك حوائط جديدة أخرى كثيرة تقام حولنا.

وتفرض مراكز القوى العالمية أشكالا مصقولة خبيثة للاستعمار الجديد بصفتها جزءا من السياسات الوطنية واستراتيجيات الأمن الوطني، وبعبارة أخرى، من السيطرة الآتية من خارج الإقليم الوطني.

وهذا أمر تعرفه كوبا كل المعرفة. فالإيماءات الخيرية السخيفة، والفتات المتساقط من الموائد، وصدقات الإحسان تسير كلها جنبا إلى جنب مع الغزو الثقافي والأيديولوجي الذي يقوض الشعوب من الداخل ويحيدها كقوى مؤثرة على مسرح التاريخ.

ومن المحتم أن تؤدي سفينة نوح الجديدة التي يبنيها منقذو ما بعد المرحلة الحديثة إلى تقسيم البشرية إلى قسمين: المنتخبون تلقائيا والمستبعدون. أما التضامن، رمز المحبة بين بني البشر والخاصية الأساسية لخلاص البشرية في جميع الأزمنة فقد أصبح الآن من الكائنات المهددة بالانقراض.

وعلى غرار النموذج المبني على الأنانية الفظة الذي تحاول القيادة إقراره، يبدو أنه قضى على العالم الثالث بالبقاء أسير مناقشات حول المواجهة والتعاون، وبالتخلي عن أفضل ما تحتويه النفس البشرية، وهو بالتحديد هذا التضامن.

فهذه المنظمة التي حاربت الاستعمار والفصل العنصري بكل هذا التضامن تتحول بدورها إلى آلية فوق وطنية، مما يبعدها تماما عن الشكل الحكومي الدولي الذي صممت لتكون عليه.

هل هناك تضامن في الاتصالات السرية والتفاهمات المستورة التي تسبق القرارات التي تعتمدها المنظمة، والتي تسخر لخدمة مصالح بعض الدول؟

هل يمكننا اعتبار حالات الغزو المتوغل للقضاء على المجاعات، وحماية السلم، وإعادة الديمقراطية، ودعم ما يسمى بالحكومات الصالحة تضامنا؟

هل يمكن أن يكون هناك تضامن في مجلس أمن يفتقر إلى الشفافية ويناوئ الديمقراطية في عمله، مجلس أمن لم يعد يمتثل لمبادئ الميثاق بل يتعداها ويرفض إلغاء حق النقض وإبطال العضوية الدائمة؟

أي نوع من التضامن هذا عندما تقاوم هذه الهيئة، أي مجلس الأمن، حتى الحل البديل المتمثل في مشاطرة سلطتها البالية بإنصاف مع أمم أخرى تمثل هذا العالم تمثيلا أفضل؟

في القانون الدولي، علينا ألا نقبل بأي حال من الأحوال صلاحية أسلوب حياة من يعلنون أن فلسفتهم الوطنية تتمثل في أنهم ليس لهم أصدقاء بل مجرد مصالح - اللهم إلا إذا كنا نريد أن نرى انتحارا جماعيا لكوكبنا.

وإذا كان لنا أن نتفادى الانتحار، فلا بد لنا من تأييد عقد معاهدات تحظر حظرا تاما الأسلحة الذرية والاحتكار التكنولوجي لها وإجراء تفجيرات سلمية لها أو تحسينها بمحاكاة هذه التجارب بالحواسيب، ولا بد لنا من إعلان وقف اختياري كلي لإجراء هذه التجارب إلى أن يتم حظر هذه الممارسة حظرا تاما. وينبغي لجميع الدول النووية، دون أي استثناء، أن تنضم إلى هذه المعاهدات.

آتي هنا للسنة الثالثة على التوالي مفوضا من كوبا بمخاطبة هذه الجمعية، لاستنكار ما سبق بالفعل استنكاره، وإدانة ما سبق بالفعل إدانته، ولكي أكرر مرة أخرى نداء الأغلبية الساحقة لمجتمع الأمم.

وإذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، نجد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي فرضته الولايات المتحدة على بلدي منذ ٣٦ عاما ما زال قائما. لقد تغلبنا على محاولة القضاء علينا، فقد أحبطتها المقاومة الصلبة لشعب بلدي.

وبعد سنوات مرت خلالها بلادي بأزمة، حققت كوبا في العام الماضي نموا اقتصاديا بنسبة ٧ في المائة، وخفض العجز في الميزانية بمقدار النصف تقريبا، كما خفض التضخم بنسبة تفوق ٨٠ في المائة حسب سوق الصرف غير الرسمي، وبنهاية النصف الأول من عام ١٩٩٥ حقق الاقتصاد نموا بنسبة ٢ في المائة.

لقد تحققت هذه النتائج بفضل اتخاذ تدابير اقتصادية هامة. ومع ذلك لم ينقص الاهتمام التقليدي الذي توليه حكومة بلدي للتعليم والصحة والعمالة والتأمين الاجتماعي.

وقد أمكن تحقيق كل ذلك لأننا ندافع بغيرة وبتصميم منذ عام ١٩٥٩ عن العهد الذي قطعناه لآباء أمتنا بأن نحافظ عليها حرة ذات سيادة، وهي على مسافة ٩٠ ميلا لا غير من تلك الدولة الكبرى التي ما برحت تعتبرنا دائما جزءا من ساحتها الخلفية وذيلا بشكل ما لإقليمها.

وذلك قد تسنى لأننا في هذا العالم الذي تستحوذ عليه كلية صفقات الشراء والبيع - مع تحقيق الربح من هذه العمليات بطبيعة الحال - قد تمسكنا وأثبتنا أنه يمكن للمرء أن يحيا مهتديا بسلوك أخلاقي يقوم على المبادئ وعلى الوحدة الوطنية والعدالة واحترام الكرامة الإنسانية والإنصاف والخلق القويم والولاء، وأنه لا يحق لأي شخص كائنا من كان أن يشكك في ذلك.

وقد تسنى ذلك أيضا لأننا نحتفظ بالولاء للميثاق الذي وقعنا عليه منذ ٥٠ عاما والذي يلتزم ويطالب باحترام سيادتنا واستقلالنا الوطني وحقنا في تقرير المصير في الوقت الذي لا يسمح فيه بالتدخل - أيا كان نوعه - في شؤوننا الداخلية.

وهناك ما هو أكثر من ذلك، لقد أمكن تحقيق هذه النتائج لأننا، بعد أن تحررنا من التزامات الماضي واستفدنا من تجربة التعرض للاعتماد اقتصاديا على بلدان أخرى، اضطلعنا بمهمة بناء استقلالنا الاقتصادي بتضحيات كبيرة.

وسيكون من قبيل إنكار الجميل لو فاتني في سياق كلامي عن المنجزات الهائلة التي حققها الشعب الكوبي أن أشير إلى الملايين الذين وقفوا معنا خلال هذه السنوات العصيبة وإلى العشرات من البلدان والحكومات التي لم تقطع علاقاتها مع كوبا، وتلك التي عززت هذه العلاقات أو التي تحلت

بالشجاعة فقامت لأول مرة بإقامة علاقات معها في مواجهة ضغوط وتهديدات لم يسبق لها مثيل.

وفي الوقت الحالي على وجه التحديد، الذي بدأت فيه التجارة والاستثمارات الأجنبية تنشط الاقتصاد الكوبي، يجري في كونغرس الولايات المتحدة شن حملة لإقرار قانون يسخر من إرادة أغلبية الدول ويتعارض معها، ويضر بالتجارة الحرة وبكل الأشكال المتحضرة للعلاقات بين الشعوب والحكومات.

وهناك قطاعات متطرفة في هذا البلد تحاول تأخير التوصل إلى حل دائم للنزاع القائم بين هذين البلدين سنوات طويلة، كما تحاول إجهاض اتفاقات الهجرة التي وقعت عليها حكومتا البلدين في العام الماضي.

ومنذ يومين فقط، اتخذ مجلس النواب الأمريكي الخطوة الأولى صوب تنفيذ هذه الجريمة بإقراره ذلك القانون، الذي يقترح، ضمن جملة سخافات، فرض حصار دولي على كوبا، وهو حصار موجه في حقيقة الأمر ضد البشرية جمعاء.

وليس في هذا ما يثير دهشتنا لأنه، إلى جانب البادرات الطيبة التي يبديها الكثيرون من أصدقائنا في هذا البلد العظيم، فإن الذين وجهوا مصير ذلك البلد طوال السنوات الـ ٣٦ الماضية لم يجلبوا أي خير لنا. ومع ذلك، نحن على ثقة بأنه ما زال هناك شرفاء - حتى دون أن يكونوا أصدقاء لحكومة كوبا - قد يكون لديهم حسن الإدراك اللازم لمعرفة أي الجانبين على حق.

وهناك أيضا متسع من الوقت لوقف أولئك الذين يسعون في مجلس الشيوخ وفي الجهاز التنفيذي إلى طعن أية محاولة للتقارب بين كوبا والولايات المتحدة وإضافة توترات جديدة إلى العلاقات الدولية المتعثرة بالفعل.

وفي مواجهة عالم يقبل التنوع والاختلافات، عالم لا يتجه إلينا بنظرة عدوانية أو يعزلنا أو يمارس التمييز ضدنا، نجد هذا الموقف الذي تتخذه أمريكا الشمالية ضد كوبا يتعارض مع روح العصر وتطور الحياة وقد أصبح معزولا في هذه الجمعية العامة.

إن بلدي لا يشكك في حق أي أحد في اختيار نمط الحكم الذي يرغبه. ونحن لا نحث أحدا على محاكاة النموذج الذي اخترناه. كما أننا لا نستطيع بالمثل أن نقبل من أي أحد أن يفرض نموذجا مختلفا علينا. ونحن نؤكد ذلك، مؤمنين إيمانا راسخا بأن عملية التطور الديمقراطي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي بدأت في كوبا عام ١٩٥٩ قد اتخذت مسارا أمينا، ودللت على سلامتها وقوتها وقدرتها على مواجهة تحديات العصر والتصدي لها.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأصالة الدعم الشعبي لثورتنا واشتراكيتنا - وهي اشتراكية كوبية خالصة كأشجار النخيل الموجودة في بلدنا. ونحن ندافع عن حقنا في الحياة وفي الإعراب عن رأينا لأنه في عالم التعددية الذي نتوق إليه، لا بد من احترام التعددية والتنوع فيما بين الأمم.

وفي هذه الجمعية العامة يجري تعميم وثائق تثبت ما أقوله، كما أن هناك تهديدات غوغائية ومحاولات ابتزاز تبذل ضد أولئك الذين يمارسون هذه الحريات، ليس فقط لأنهم أصحاب مبادئ أخلاقية في الانحياز إلى جانب الحق فيما يتعلق بالمصالح الدولية، وإنما لأن لهم صلات مع هافانا.

وفي هذه الأيام، لا يمكن ممارسة الدبلوماسية والديمقراطية من خلال تهديد الأسر التي ترغب في جمع شملها أو رجال الأعمال أو أعضاء الكونغرس أو السياسيين الذين يتعين عليهم أن يلجأوا إلى حراس شخصيين لحمايتهم.

ما الذي يمكن أن يقدمه لنا القرن المقبل إذا ما نجحت هذه المحنة التي تفرضها دولة كبرى عالمية على كوبا؟

إننا بحاجة إلى ما هو أكثر من تكرار الإدانة للحصار في هذه الجمعية العامة. ويحق لكوبا تماما أن تدعو إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تضع حدا لهذا الجنون، لأن أية دولة عضو قد تصبح الضحية التالية في المستقبل.

لقد آن الأوان لوضع حد لصراع نشأ منذ أكثر من قرنين - قبل بزوغ الاشتراكية واندلاع الصراع بين الشرق والغرب وانتصار الثورة الكوبية بأمد طويل.

لقد استطاعت كوبا أن تنجح بفضل التضامن. وباسم هذا التضامن نأمل في أن يتوقف استخدام مسألة حقوق الإنسان كمناورة سياسية بطريقة تلطخ شرف العديد من البلدان المحترمة. وإلى جانب السرد الكاذب والمثير للشجن عن انتهاكات لحقوق الإنسان في كوبا، ينبغي أن يدرك العالم أننا لم نعدم مشاعر الحب ولا التضحية في سبيل إنقاذ الملايين من النساء والأطفال الذين لم يتح لهم الغذاء الكافي بسبب الحصار المفروض على تجارتنا.

ولا بد من الاعتراف والتنويه بالجهود البطولية والمؤلمة في كثير من الأحيان التي تبذل من أجل تأمين الأدوية للمرضى بشكل عام والانسولين للمصابين بالسكر والأمينوفيلين لمرضى الربو وأجهزة ضبط النبض لمرضى القلب لأن موردي تلك الأدوية والخبراء المعنيين قد وجهت إليهم وزارة الخزانة الأمريكية تحذيرات، أو فرضت عليهم المقاطعة أو حرمتهم من حماية القانون.

ينبغي أن يعلم العالم أن الحق في الحياة يتعرض لخطر بالغ في كوبا، وأن بلدي يعيش ويعمل ويحب ويجدد آماله كل يوم من أجل بلوغ عالم أفضل بالرغم من ذلك.

ولو كان للحقيقة قيمة أفضل في السوق، لأمكن للعالم أن يحدد بدقة من هم أبلغ ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا: إنهم أولئك الخدم الرعاع للسلطة الأجنبية التي يتلقون منها التشجيع والموارد للتآمر ضد البلد الذي ولدوا فيه ولتعزيز التطلعات التوسعية لجارنا القوي.

وعلاوة على ذلك، بوسع الشرفاء في كل أنحاء العالم أن يستشفوا وجود أعداد تتعاظم من أبناء الجالية الكوبية في ذلك البلد، وقد بدأوا يدافعون عن سيادة كوبا، ويطالبون بالحقوق التي حرموا منها، ويعملون بكامل تأييدنا واحترامنا من أجل تطبيع العلاقات مع وطنهم.

ولا يمكن أن يظل العالم منخدعا طوال الوقت، خصوصا شعب الولايات المتحدة النبيل والمجد، الذي يدعو يوميا إلى التضامن مع كوبا. وبرفع الحصار، ستبين كوبا بوضوح أكثر ما لديها من احتياطيات لا شك فيها من المهارات والطاقات، وستتحسن نوعية الحياة لدينا ماديا وروحيا. وسيمكننا ذلك من تقديم دعمنا المتواضع بحرية أكثر بكثير من أجل تحقيق التقدم الثقافي والعلمي للإنسانية جمعاء وللولايات المتحدة ذاتها.

ومما لا يصدق أن نجد أن السائحين ورجال الأعمال فيما يسمى ببلد الحرية يمكنهم السفر والاستثمار بحرية في كل أنحاء العالم باستثناء جهة واحدة وسوق واحد تزداد جاذبيته ويقع على مساحة ٩٠ ميلا من شواطئ ذلك البلد.

وينبغي لشعب الولايات المتحدة - الذي تعرض اقتصاده وسياسته وكرامته وقوانينه وحقوقه الإنسانية لضرر بالغ - أن يمنع هذه البذرة، التي زرعت قبل أكثر من ٣٠ عاما، من أن تصبح مصدرا حقيقيا للخزي على الصعيد الوطني كما كانت حربه ضد فييت نام.

وليكن مفهوما بوضوح أن كوبا ترغب في أن تكون لها علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، بشرط أن يسود شعور طبيعي بحسن الجوار والاحترام والمساواة بين البلدين. ولكن كوبا لن تستسلم أبدا للتهديدات وستبقى بأي ثمن مهما حدث لأنها قادرة على التخلص من الأزمات ولكنها لا تستطيع التخلص من خزي الحياة في ركوع. وهي لن تفعل ذلك. وسوف تواصل كوبا السير قدما صوب التغيير والتطور. ولئن كان اقتصادنا يعاني من الحصار، فإنه سينمو وسيلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا لشعبنا. إن البنية الأساسية القوية التي أرسيناها على مدى ثلاثة عقود بما سماه البعض بالإعانة التي بددتها كوبا تليق تماما بشعبنا الذي يتمتع بمستوى رفيع من التعليم والثقافة ويعيش في بلد مستقر يسوده السلم والنظام. كل هذا تدعمه أوسع عملية شعبية للتشاور والقبول وتوافق الآراء بشكل ديمقراطي لا تعرفه سوى حكومات قليلة.

إن التغييرات التي أجرتها كوبا، والتي ستواصل إجراءها، بأسلوبها الخاص لا تنطبق على نظامنا الاقتصادي فحسب؛ ولكن تمس أيضا بنظامنا السياسي، ومجتمعنا المدني، ومؤسساتنا من أجل جعل ديمقراطيتنا حقة وتقوم على أساس المشاركة بشكل متزايد. وتندرج هذه التغييرات تماما في إطار سلطتنا السيادية. ولم يضطلع بها بغية إرضاء أي فرد من الخارج، ولا سيما الأشخاص الذين غيروا أنفسهم إلى حد لا يمكن معه التعرف عليهم.

إن كوبا تكافح يوما بعد يوم، ودقيقة بعد دقيقة لتحسين وضعها، وللتكيف والعيش في هذا العالم الذي تسوده شريعة الغاب، حيث البقاء للأقوى هو القاعدة أكثر من أي وقت مضى. فقد يكون الأسد قادرا على التهام الظبي، ولكن يصعب عليه ابتلاع القنفذ.

ولهذا السبب، يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تتغير وتصبح أكثر ديمقراطية، حتى تصبح الوسيلة الحقيقية لتحقيق التنمية والسلام اللذين تحتاج إليهما البشرية إذا أريد لها البقاء على قيد الحياة. ينبغي لها أن تصبح محفلا للحوار والوفاق، يمثل مبدأ المساواة في سيادة الدول فيه ركنه الركين وأساسه.

وقد تكلم كثيرون وسيواصلون الكلام هذا العام احتفالا بمزايا الأمم المتحدة وأعمالها، وهو الأمر الذي لا يمكن لأحد إنكاره. ونيابة عن بلدي، أفضل اليوم أن أحتفل بذكرى إنشاء الأمم المتحدة بدلا من الاحتفال بها، وأن أدعو هذه الجمعية، بعد ٥٠ عاما مضت على إنشائها، إلى الاعتراض على اللاعقلانية، والتصويت بالإجماع لصالح مستقبل الجنس البشري.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥